

واقع المسارات الثنائية في العلاقات الإيرانية الهندية

٢٠١٠-٢٠٠٥

"دراسة تاريخية"

أ.م.د. محمد سالم أحمد الكواز

جامعة الموصل - كلية التربية الأساسية

المخلص

بعد عام ٢٠٠٣ وتحديدًا عقب اتفاق إعلان وثيقة نيودلهي بوصفة اتفاقًا استراتيجيًا حقق تنمية شاملة في العلاقات بين إيران والهند نحو أفق موسعة في عدّة مجالات اقتصادية، كانت نيودلهي تتطلع إلى تطوير علاقاتها مع طهران لسببين رئيسيين: الأول: الطلب المرتفع على الطاقة في الهند لمواكبة وتيرة نموها الاقتصادي، والذي يمكن أن تكون فيه إيران موردًا أساسًا موثوقًا به. والثاني: رغبة نيودلهي في أن تكون طهران إلى جانبها شريكًا استراتيجيًا في أفغانستان وباكستان وفي آسيا الوسطى. فتوصلا إلى صيغة تفاهم في مجال الطاقة امتدّ لمسيرة اتفاقات تجارية باهرة في ظل الأزمة النووية لطهران مع الولايات المتحدة والغرب، إذ تمكّنت الهند من المحافظة على مستوى علاقاتها مع إيران على الرغم من تصويتاتها لصالح الوكالة للطاقة الذرية، ومن ثمّ لصالح مجلس الأمن في قراراته العقابية ضدّ طهران للمدة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وإيران من جانبها على الرغم من استيائها للإجراءات غير المتوقعة من الهند، تفهّمت في الوقت نفسه حجم الضغوطات الأمريكية التي مورست نحوها، فتجنبت التخفيف من علاقاتها مع الهند وخسارتها كحليف تجاري كبير، وأدركت أن الهند حاولت التوازن في مواقفها وحاجاتها تجاه إيران، لتسجل تجارتهم الثنائية أرقامًا متصاعدة للمدة من ٢٠٠٧-٢٠١٠.

الكلمات المفتاحية: تفعيل التعاون، إيران، الهند، تطورات ثنائية.



**The Reality of The Bilateral Tracks in Iranian Indian Relations
2005-2010
"A Historical Study"**

Mohmad Salem Ahmad Al-Kawaz

University of Mosul
College of Basic Education

dr.mohmad_74@yahoo.com

Abstract

After 2003, specifically following the agreement of the New Delhi Declaration as a strategic agreement that achieved comprehensive development in relations between Iran and India towards an expanded horizon in various economic and security fields, New Delhi was looking forward to developing its relations with Tehran for two main reasons: First, the high demand for energy in India to keep pace with its growth. Economic, for which Iran can be a reliable resource. Secondly, New Delhi's desire for Tehran to be at its side as a strategic partner in Afghanistan, Pakistan and Central Asia. They reached a formula of understanding in the field of energy that extended to the path of impressive trade agreements in light of Tehran's nuclear crisis with the United States and the West, as India was able to maintain the level of its relations with Iran despite its votes in favor of the Agency for Atomic Energy, and then in favor of the Security Council in its punitive decisions. for the period 2005-2006. Iran, for its part, despite its dissatisfaction with India's unexpected measures, understood at the same time the extent of the American pressures that were exerted on it, so it avoided easing its relations with India and losing it as a major trading ally, and realized that India tried to balance its positions and needs towards Iran, so that their bilateral trade recorded rising numbers. for the period 2007-2010.

Keywords: Activate Cooperation, Iran, India, Collaborative Developments.

المقدمة:

وثقت إيران والهند مسارَ توأصلهما الثنائي عبر روابط تعاونية وطيدة ذات أبعادٍ استراتيجية مع مدخل القرن الحالي، وحققتا تقدماً في مجالات اقتصادية مهمة منذ عام ٢٠٠٥ والتي هي بالأساس ثمار نتاج اتفاق إعلاني طهران عام ٢٠٠١ ونيودلهي عام ٢٠٠٣، إذ إن في الأعوام المتعاقبة توأصلت المساعي بين الطرفين لتعزيز أطر وتوثيق التعاون المتبادل بينهما. ومن هنا يهدف البحث إلى أن الأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٠ كانت مسيرةً دؤوبةً من اللقاءات المتبادلة التي عمقت من أطر مساعي تطوير العلاقة الثنائية بين طهران والهند في توجهاتها الاقتصادية والتجارية التي كانت تُمثل فعلاً تحدياً للقيود والمُعوقات التي واجهتها إيران والهند بدءاً من العامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، في ظلّ المساعي الجادة لإيران في تطوير مسار برنامجها في الشأن النووي، وما أحدثته من أزمة مع الوكالة الدولية لشؤون الطاقة النووية وتحديداً في منتصف العقد الأول من هذا القرن، فالهند اعترفت دائماً بحقّ إيران في متابعة برنامج سلمي ذا توجه نووي منصوص عليه في معاهدة عدم انتشار أو تصنيع أية أسلحة دمار نووية. إلا أن مع تطورات تلك الأزمة، صوّتت الهند باستمرار ضدّ إيران في المحافل الدولية بدءاً من العامين المذكورين؛ بسبب التعتت الإيراني الذي أثار الشكوك التي تعالت حينها في عدم ثبوت المصادقية بأن تطوير مخططاتها للطاقة النووية كان لأهداف سلمية. فكان تصويتها إجراءً غير متوقفاً بالنسبة إلى طهران. وعلى وفق تصوّر الباحث كان الموقف الهندي من تلك الأزمة النووية لإيران مع الغرب هو نتيجة حسابات الهند الجيوسياسية والاستراتيجية مع حسابات الأمن القومي مع إيران والولايات المتحدة. إلا أن ذلك لا ينفى الحقائق التي أدركتها طهران لحجم الضغوط التي واجهتها نيودلهي من الولايات المتحدة لثني إيران عن طموحاتها. لذا فإن أهمية البحث استوجبت بيان أن الجانبين أظهرتا اندفاعهما نحو السير لتطور مستمر في تعاونهما في ظل القيود والمُعوقات التي تمثلت بحزمة العقوبات الأممية الصادرة من مجلس الأمن الدولي تجاه إيران ومدى الضغط الأمريكي على الهند للتصويت على تنفيذها على الرغم من تحفظاتها وامتعضها له، ممّا سهّل مسار توسعة توأصلها في الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠ التي أبرزت بالفعل توافقاً في إصرارهما للتعاون بعقد مُذكرات للتفاهم والتوصل الى اتفاق لإنجاز مشاريع استثمارية متنوعة التي وضحت رغبات الدولتين بالفعل.

واعتمد البحث في إعدادهِ على المنهج التاريخي في تتبّع مسار تلك العلاقات وتطوراتها على وفق الأعوام المثبتة في عنوانه، وفيما يَخصّ حدود الدراسة تمّ تحديدها منذ عام ٢٠٠٥، إذ سعت فيها الدولتان الى إنجاز مشاريع نفعية مُشتركة تزامنت مع تقاوم أزمة إيران للطاقة النووية



مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبضغط أمريكي على طهران التي ألزمت نيودلهي باستمرار على التصويت ضد طهران انتهاءً بعام ٢٠١٠ بحيث أن مدة هذه الدراسة البحثية أعطت مثلاً على إصرار وتحدي الدولتين لتحقيق استثمارات موسعة على وفق احتياجات إحدهما للآخر في ظلّ التصعيدات الأمريكية والغربية بمضاعفة العقوبات الأممية ضد طهران في قضية الأخيرة حول ملفها النووي. أما خطة البحث فقُسمت على وفق التطورات التي تعاقبت في تلك المدة المقررة في البحث إلى ثلاثة محاور ابتدأت بتمهيد موجز كمدخل للموضوع ومن ثمة طبيعة التعاون بين الدولتين في ظلّ موقف السياسة الهندية من الأزمة التي واجهتها طهران ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وأخيراً تفعيل أطر تعاونهما الثنائي في علاقاتهما الممتدة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

أولاً: تمهيد موجز

كانت العلاقات بين إيران والهند إلى ما قبل نهاية النصف الثاني من القرن الماضي نوعاً ما شبه مستقرة، على الرغم من توقيع الدولتين منذ عام ١٩٥٠ معاهدة صداقة دعت إلى سلام دائم بين البلدين، لتُظهر في عقد التسعينات وتحديداً منذ نهاية (الحرب الباردة) البداية الحقيقية والفعلية لاستقرارها، ففي تلك الحرب والصراع غير المباشر نحو التسابق في ميدان التسلح بين القوتين العالميتين الرئيسيتين (الأمريكية والسوفييتية) تحالفت إيران والهند مع معسكرين متعارضين، ممّا وضع علاقتهما تحت نوع من التوتر. فبينما كانت لإيران علاقات وثيقة وعميقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان في عهد الشاه، كان للهند علاقات قوية مع الاتحاد السوفييتي، لذا حينما اندلعت الحرب بين الهند وباكستان في عامي ١٩٦٥ و ١٩٧١، قدّمت إيران مساعدة عسكرية لباكستان. لتعود بعد ذلك مباشرة إلى مسارها الطبيعي، وفقاً لعدّة اعتبارات مبنية على حسابات براغماتية متبادلة. ونتيجة لذلك رحبت الهند بالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، في محاولة للتقارب مع الحكومة الجديدة وتجاوز بعض العقبات العديدة التي أعاقت طريق تطوير الروابط بين البلدين في عهد الشاه. وحينما بدأت الحرب بين العراق وإيران في مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي، لم تقف الهند إلى جانب إيران، بل حرصت على محافظة تواصلها بين الطرفين المتصارعين الناتج عن حرصها في الحفاظ على مصالحها الترابطية سواء مع العراق أو مع إيران. ومع ذلك، غالباً ما كانت الهند تخشى نوايا إيران نتيجة حكمها ذات التوجّه العقائدي، وكانت قلقة بشأن تصدير منهج ثورتها إلى الهند لاحتوائها أقلية مسلمة. وعلى الرغم من ذلك انمازت صلاتهما بالتوافق في عدّة مجالات، ولم يُطع عليها أية خلافات مُعقدة طوال العقد المذكور^(١).

وفي مطلع عقد التسعينات، كانت العلاقة الإيرانية الهندية في وقتٍ سابق علاقة ثنائية فعلية، فقد ارتبط التعاون الثنائي بينهما التجاري والاستثماري المشترك تجاه آسيا الوسطى وغرب آسيا بشكل عام ومنها منطقة الخليج العربي، بعدها اكتسبت نيودلهي بالفعل حسنُ الخبرة في تعاملها الجاد مع طهران، واستمرت العلاقات بين البلدين على ذلك المستوى لتُحدث تغييراً جوهرياً بزيارة رئيس الوزراء الهندي السابق بامولا بارتي فينكاتا ناراسيمها راو (١٩٩١-١٩٩٦) لإيران في عام ١٩٩٣^(٢)، ولاسيما وأن الأخيرة في هذا العقد كانت مهتمة في المقام الأول ببناء مثل هذا التعاون الاقتصادي مع الهند في مجال النفط بوصفه تعاون ثنائي جاد وطويل الأمد بينهما، فلطالما كانت إيران مورداً رئيساً للنفط بالنسبة إلى الهند بدءاً من أواخر الستينات حينما لم تساعد إيران الهند في بناء مصفاة النفط في مدارس فحسب، بل زودتها كذلك بالنفط الخام الإيراني لتلك

المصفاة. فلم يكن للتغييرات والاستمرارية في العلاقات على المستوى السياسي أيّ تأثير خطير على إمدادات النفط من إيران إلى الهند في سياق العلاقات الثنائية، فالغاز الطبيعي الإيراني كان قد اكتسب أهمية إضافية في العلاقة مع الهند؛ لما يوفّره من إنشاء روابط منهجية معينة عدّت من الصعب جدًا تجاهلها من أيّ من الطرفين؛ بسبب الروابط المبنية مع أنشطة التنمية النهائية، وبالتالي أثبت الغاز الطبيعي أنه ذو قيمة تدعيمية أكبر في العلاقات الثنائية^(٣).

وجدت الهند اقتصادها وأجندة سياستها الخارجية؛ للدخول في عصر الاعتماد المتبادل مع التحرير الاقتصادي منتصف التسعينات. وأدى ذلك التحرير إلى إصلاحات الاستثمار الأجنبي، وتنشيط أسواق رأس المال، وتحرير الأعمال المحلية، وتحديث نظام التجارة الجديد. وكانت الإصلاحات في الهند خطوات فعّالة لجذابة للمستثمرين الإيرانيين، بحيث زادت من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الهند. ونتيجة لذلك، برزت الهند كواحدة من الأسواق المثالية للمستثمرين الأجانب؛ بسبب قاعدتها التجارية الواسعة مع الأسواق العالمية التي أدخلت إيران والهند عام ٢٠٠٠ نحو تقارب متزايد^(٤).

وعكس "إعلان طهران" في نيسان/أبريل ٢٠٠١ عمق علاقاتهما المتقاربة باحتوائه على أربع عشرة مادة ركّزت على حوارات تفاهم واتفاقات ومذكرات في مجالات شاملة بمحاور اقتصادية وأمنية وتفاعلات ثقافية وتنمية استثمارية نشطة وتفعيل التحرك لاحتواء الفكر المنطرف لحاجاتهما إلى مقارنته وتجنيف منابعه في أفغانستان أملاً في استعادة السلام لشعبها الذي انتهكته حكومة طالبان وبما يتوافق كذلك مع متطلبات تحقيق سلام واستقرار عالمي لتعزيز ثقة علاقاتهما مع الغرب^(٥). بحيث عمق الإعلان روابطهما الاستراتيجية الذي تزامن مع الوضع المتدهور في أفغانستان، فتعززت العلاقة بين إيران والهند بدعمهم لتحالف الشمال الأفغاني وتأديتهم دوراً في استقرار الوضع في كابول بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان أواخر عام ٢٠٠١. فضلاً عن الموقف الإيراني الداعم لمواقف الهند من كشمير، والذي كان له دور في تعميق العلاقات. إذ عدّت إيران كشمير جزءاً لا يتجزأ من الهند، ونتيجة لذلك لم تُدرج كشمير في قائمة القضايا الإسلامية التي تطلبت الدعم من إيران، إذ تخلّت الأخيرة عن قضايا قد تكون عقبة في علاقاتها مع الهند أبرزها القضية المتعلقة بمسلمي كشمير، وتوضّح ذلك على وفق ما أعلن عنه الرئيس الإيراني محمد علي خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) عام ٢٠٠٢، مُعبّراً عن موقف بلده منها، إذ قال: "كمسلم وإنسان وإيراني، فإن الفظائع في كشمير لا تُطاق... يجب حلّ قضية كشمير وفقاً لرغبات كشمير وسكان كشمير... يجب أن يقرروا مصير الإقليم المتنازع عليه"^(٦).

وبدأت إيران والهند فيما بعد السير بمسار تبادل الزيارات الرسمية بهدف توطيد علاقاتهما الثنائية وتقويتها في هذا السياق، وجاءت وثيقة اتفاق إعلان نيودلهي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الذي تضمن ست عشرة مادة مُثبتاً الأسس الاستراتيجية للبناء بشكل أوسع وأوثق بين الدولتين التي ابتدأها إعلان طهران، فالأخيرة كانت مهتمة بالمضي قدماً في قضايا التجارة والطاقة والتعاون الدفاعي والبحري مع الهند، والأخيرة بادلتها الطموح ذاته بتقديم كل إمكانات خبراتها التكنولوجية في القطاعات والمجالات الاستراتيجية والاقتصادية والدفاعية والبحرية لتوثيق أشمل للروابط التي تجمع الدولتين مما أدى إلى تحوّل نوعي كبير في العلاقات، وأكد التزام التعاون بين البلدان في المجالين الاقتصادي والعسكري بما في ذلك العلاقات التجارية بين الهند وإيران بمجموعة من المشاريع المشتركة، وتطوير شبكات البنية التحتية؛ لتسهيل حركة البضائع والسلع عبر إيران وأفغانستان إلى آسيا الوسطى^(٧).

ونتيجة ذلك بدأت إيران والهند تشهدان ازدهاراً في العلاقات التجارية ونمواً في علاقتهما الثنائية. إذ ازدادت التجارة الثنائية بين الهند وإيران من ٩١٣ مليون دولار في ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى (١.١٨) مليار دولار في ٢٠٠٢-٢٠٠٣^(٨). ومع ذلك واجه ذلك التعاون تعثرات أحدثتها تطورات أزمة ملف طهران في الشأن النووي بفعل الضغوطات الأمريكية، إلا أن الطرفين الإيراني والهندي أصراً على تخطي ذلك لاستمرار عجلة ارتباطاتهما الاقتصادية على وفق احتياجاتهما المتبادلة ولاسيما عقب وصول قيادة هندية جديدة منذ عام ٢٠٠٤ إلى الحكم، التي أولت اهتماماتها في الحفاظ على استمرار الروابط بكافة مظاهرها مع إيران، وبقدر مماثل لاهتمامات القيادات الإيرانية المتعاقبة في الشأن نفسه للعام المذكور وما تلاه من أعوام لاحقة.

ثانياً: واقع التعاون بين البلدين في ظل موقف سياسة الهند تجاه برنامج إيران للطاقة النووية

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

مع وصول حكومة مانموهان سينغ (٢٠٠٤-٢٠٠٩) إلى السلطة بالهند، تضاعف مسار التعاون المتبادل في مجال التجارة والدفاع البحري مع إيران، إذ كانت الزيارات على مستوى، منها: زيارة الأدميرال عباس مجتبي قائد القوات البحرية الإيرانية في أيار/مايو ٢٠٠٤. بعدها بأشهر وصلت السفن البحرية الهندية (أديتيا وكوليش) من ميناء مومباي الى الشواطئ الجنوبية لإيران المطلّة على الخليج العربي للمشاركة في تمرين الممر مع السفينتين بندر عباس وسبلان قبالة ميناء بندر عباس^(٩). وحرصت الهند على إخراج هيدروكربوناتهما من الأرض إلى أسواق جديدة، وبما أنّها في حاجة متزايدة للطاقة فهي أفضل سوق لطهران، إذ كان تصدير النفط

الخام الإيراني إلى الهند ما بين (١٠٠٠٠٠) و (١٥٠٠٠٠) ألف برميل يومياً الذي استمر منذ إعلان طهران لعام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٤^(١٠). فعلى وفق أولوية احتياجاتها للطاقة بوصفها مُحرك أساس لروابطها الثنائية مع طهران، توصلت هيئة الغاز الهندية المحدودة المعروفة باسم (Gas Authority of India Limited- GAIL)^(١١) في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ ومطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ مع "الشركة الوطنية الإيرانية للنفط والغاز الطبيعي" إلى صفقة مدتها خمسة وعشرون عاماً بدءاً من عام ٢٠٠٩ بشأن نقل (٧,٥) مليون طن من الغاز الطبيعي المُكرّر سنوياً إلى الهند بسعة (٣,٢١) وحدة وبكلفة تصل بما يقارب الـ (٥٠) مليار دولار ومصادر أخرى ذكرت (٢٢) ملياراً شرط اشتراك الهند في تطوير حقول يادافاران والجفير النفطية بايران^(١٢). فإيران ثالث أكبر احتياطي نفطي وثاني أكبر احتياطي للغاز دولياً، وفي المقابل امتلكت الهند قوة اقتصاد في مجال تكنولوجيا البرمجيات والمعلومات، إذ بلغ حجم صادراتها إلى إيران في ذلك الجانب قرابة (٢٥) مليار دولار وهو اتجاه متزايد مع تزايد حاجاتها للطاقة التي وُفرت قدرات لتنمية روابطهما، ولاسيما وأن استمرار معدل النمو السكاني الضخم وزيادة طلبها للطاقة كان سيحل الكثير من متطلبات الطاقة الهندية، وأوجد ضرورة ملحة نتيجة ما تستهلكه بما يقارب الـ (١١٥) ألف ميغا واط التي وقرها الغاز وكذلك النفط المستورد من إيران والذي يُشكّل قرابة (٨٠) % من واردات الهند له في عام ٢٠٠٥^(١٣). بحيث أنه في حزيران/ يونيو من العام نفسه وقّعت حكومتا نيودلهي وطهران اتفاقاً آخر - مُكماً لما جاء في اتفاقهما في كانون الثاني/ يناير منه- تقرّر فيه تزويد الأخيرة بـ (٥) ملايين طن إضافية من الغاز الطبيعي المسال سنوياً إلى الهند، وتعهّدت طهران مبدئياً بعدم زيادة أسعار الغاز^(١٤). إلا أنه لم يتحقّق أي شيء منذ ذلك الحين، فبحسب ما أشارت إليه مصادر رسمية حكومية في طهران لا يمكن أن يكون هناك مصنع للغاز الطبيعي المسال - كان من المقرر أن تقوم الهند ببنائه- في إيران نظراً لحقيقة أن الأخيرة استعانت بالقدرات الهندية على إنتاج الغاز الطبيعي المسال، فالتزمت هيئة الغاز الهندية المحدودة بالمساعدة في بناء مصنع للغاز الطبيعي المسال في إيران^(١٥).

فضلاً عن أن خط أنابيب الغاز الإيراني-الباكستاني-الهندي (Iran-Pakistan-India Gas pipeline - IPI) الذي بلغت تكلفته بما يقارب الـ (٧) مليارات دولار الذي من المفترض أن ينقل الغاز الطبيعي من إيران إلى الهند عبر باكستان لم يكن حينها سُبُعد في تلبية متطلبات الطاقة المتزايدة في الهند فحسب، بل سيُعطي أيضاً للبلدان المعنية إجراءً قوياً لبناء الثقة - وبالأخص الهند وباكستان - حصة في السلام الإقليمي، ممّا قد يقلل من خطر الصراع بين الدولتين، إلا أنه لم يحرز تقدماً كبيراً، إذ من الواضح أن الهند كانت قلقة بشأن المخاطر

الهائلة التي انطوى عليها مثل هذا المشروع في ظلّ الأوضاع السياسية الداخلية غير المستقرة آنذاك في باكستان؛ بسبب المحاولة الثانية لاغتيال رئيس وزرائها شوكت عزيز (٢٠٠٤-٢٠٠٧) على يد جماعات باكستانية متطرفة من جهة، ومن إصرار إيران على إعادة التفاوض على سعر الغاز المُباع إلى الهند كلّ خمس سنوات من جهة أخرى^(١٦). علاوةً على أن الأخيرة وباكستان رفضتا " مسودات الاتفاق النهائي التي وزعتها إيران والتي دعت إلى دورة مراجعة مدتها ثلاث سنوات لأسعار الغاز"، إذ كان السعر المتفق عليه (٤.٩٣) دولارًا لكلّ مليون وحدة حرارية، إلا أن السلطات الإيرانية أرادت زيادة السعر بين (٦-٧) دولار لكلّ مليون وحدة حرارية بعد تنبّتها بأنّها أبرمت الصفقة بأسعار مُخفّضة للغاية مقارنة مع دول مُنتجة للغاز والنفط كانت تتبعه بأسعار أعلى. ثم أشارت حكومة نيودلهي إلى أنها اهتمت بمتابعة الاتفاق، لكنها فضّلت الانتظار قبل استئناف المفاوضات لحين استقرار الأوضاع في باكستان^(١٧).

إلى جانب خلاف نيودلهي مع إسلام آباد حول رسوم العبور. ويمكن ترجيح محاولة إيران للتعاون في مجال الطاقة مع الهند في آسيا الوسطى سبب لها آنذاك التحديات التي واجهت مشروع خط الأنابيب الضخم مع الدول الثلاث، ممّا دعا الهند إلى الانسحاب من المحادثات الثلاثية بشأن خط الأنابيب، مُشيرة (أي: الهند) إلى أنّها لا تزال مهتمة بمتابعة الصفقة وموضحة حاجتها إلى استيراد الغاز من دول آسيا الوسطى. وبسبب تنافسها مع الصين على موارد النفط والغاز -حينما وصلت الصين إلى ميانمار قبل الهند وحجزت كلّ الغاز الذي قدّمته ميانمار - زاد طلب الهند على الطاقة من آسيا الوسطى. فضلاً عمّا أوضحه المسؤولون الإيرانيون للهند في أن إيران لن تنتظر إلى أجل غير مسمى حتى تنضم الهند إلى المشروع، ثم قدّمت إيران تسهيلات بدعوة مفتوحة إلى الهند للانضمام في أيّ تاريخ لاحق^(١٨).

ومع ذلك فقد كانت مخاطرة محسوبة اتخذتها السلطات الهندية حينما عوّضت خسارة خط أنابيب غاز إيران - باكستان - الهند من مشروع خط أنابيب غاز تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند (Turkmenistan- Afghanistan Pakistan-India Gas - TAPIGPP Pipeline- Project) ومن المصالح الاقتصادية الهندية مع دول الخليج العربية الأخرى في عام ٢٠٠٦^(١٩). إلا أن ذلك لا ينفي مساعدها في السير بخطى نحو تطبيق التبادل في المصالح التي صاغها إعلان طهران ونيودلهي، فالهند اعتمدت بشكل كبير على الطاقة لاحتياجاتها لأغراض مدنية وعسكرية توافّقاً مع ضخامة مواردها البشرية، إذ أضحت مشروطاً مسبقاً بالاعتماد على الطاقة التي وجّهت سياستها نحو الشرق لقربها من إيران التي باتت ثاني أكبر مورد للنفط الخام وشريكاً مهمّاً للهند في مجال الطاقة حتى عام ٢٠٠٦^(٢٠). على الرغم من القيود والمعوقات

التي أفرزها برنامج الطاقة النووية لإيران مع المجتمع الدولي وما أثاره من تحفظات ومواقف هندية منه.

فبالعودة إلى نهايات القرن الماضي، تعاونت الهند مع إيران في المجال النووي، باستقبالها وفد متخصص من المنظمة الإيرانية لشؤون الطاقة النووية وتحديدًا في شباط/فبراير ١٩٩١، وسعت إلى بيع مفاعل أبحاث لإيران بقوة (١٠) ميغاواط، وفكرت أيضًا في بيع مفاعل طاقة نووية آخر بقوة (٢٢٠) ميغاواط، حتى أن رئيس لجنة شؤون الطاقة النووية الهندي بي كي اينكار أكد على وجود اتفاق مسبق على خضوع المفاعل الإيراني لضمانات وكالة الطاقة الذرية الدولية لدرجة توجيه اتهامه للولايات المتحدة ببيعها ذلك المفاعل إلى طهران، إلا أن السلطات في نيودلهي تعرضت إلى ضغوطات أمريكية بعدم المضي قدمًا في المبيعات لطهران، خوفًا من أن تستعملها الأخيرة لصنع مواد انشطارية بدرجة أسلحة بيولوجية، وهذا ما دفع الهند فيما بعد أن تبذع استجابة لأية طموحات في حصول إيران على أجهزة ومعدات تدخل في صناعة برامج نووية غير سلمية^(٢١). فشكّل برنامجها في تطوير طاقاتها النووية مسألة حساسة مع الهند لثلاثة أسباب^(٢٢):

أولًا: كانت القيادة الإيرانية قد أخفت عن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية وجود محطات نووية لتخصيب مادة اليورانيوم لحين اكتشافهما في عام ٢٠٠٢، مما أثار هواجس المجتمع الدولي بوصفها محطات تطوير الأسلحة البيولوجية، ودخلت إيران في عام ٢٠٠٣ بحسب تقارير تلك الوكالة في مفاوضات عقيمة مع أولئك المفتشين الدوليين، إذ امتنعت عن التعاون معهم، ورفضت تقديم أية ضمانات لهم عن مدى سلمية مشاريعها النووية حتى بعد توقيعها على البروتوكول الإضافي (الاتفاقية الإضافية) لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مما جعلها في مواجهات مباشرة مع الولايات المتحدة التي صممت على ممارسة الضغوط على طهران لتقييد طموحاتها.

ثانيًا: اعتقال العالم النووي الباكستاني (عبد القدير خان) في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لاثتهامه بتشغيل شبكة دولية سرية لتزويد الأسلحة النووية التي وفّرت التكنولوجيا والمواد النووية لبرنامج الأسلحة النووية في إيران.

ثالثًا: محدودية الهند كقدرات نووية مقابل الحماس الإيراني في إقامة مشاريع عملاقة في توجيهها النووي، فاستمرت العلاقات الثنائية في مجالها النووي مقتصرة إلى حد ما على تبادل الخبرات الفنية والتدريب .

ومن المرجح أن حكومة نيودلهي، كان لديها مبرراتها آنذاك، ولاسيما وأنها دَرَبت مُسبقاً علماء نوويين إيرانيين في الماضي القريب بحسب بيان المسؤولين الهنود^(٢٣). إلا أنها فيما بعد أبدت تحذرها بشأن تعاونها المدني مع طهران في مجال الطاقة النووية المدنية مع بدء تصادمها مع المفتشين النوويين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى. فعلى الرغم من تقديم الهند اثنين من خُبرائها في البحوث النووية وهما (بارسيد يساروهان، و سوريندر براساد) المنسوبين إلى شركة الطاقة النووية الهندية المحدودة – Nuclear Power Corporation of India Limited مساعدتهما الفنية لبرنامج إيران النووي في عام ٢٠٠٤، وقدمتا تقاريرهما إلى حكومتهما، ففرضت الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر من العام نفسه عقوبات ضدّهما بموجب قانون منع انتشار الأسلحة الإيرانية الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ ووقعه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١) بحيث خوّل ذلك القانون رئيس الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات عقابية ضدّ الأفراد أو المنظمات المعروف عنها أنها تقدّم مساعدات مادية لبرامج أسلحة الدمار الشامل في إيران، فاعترضت حكومة الهند موضحةً أن الخبير يساروهان قد زار طهران فقط تحت رعاية البرنامج الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما الخبير سوريندر لم يسبق له أن زار إيران سواء أثناء خدمته أو بعد تقاعده، فقط أنّه أعطى خدمات استشارية بشأن الجوانب المتعلقة بالسلامة لطاقم الطاقة النووية الإيراني أثناء زيارته إلى الهند حول توليد الكهرباء في محطة بوشهر النووية التي كانت تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢٤).

وأوضح وزير الشؤون الخارجية الهندي ياشوانت سينها (٢٠٠٢-٢٠٠٤) في لقاء صحفي مع أحد مراسلي الصحافة الفرنسية في نيودلهي قائلاً: "لدينا سجل طويل في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع طهران... لكن الهند أوقفت مساعدتها في الآونة الأخيرة مع إيران في ظلّ جهود طهران المثيرة للجدل لتوليد الطاقة النووية...". واستطرد الوزير في الوقت نفسه موضحاً في تصريحه، بأن المسؤولين الهنود كان تعاونهم بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع إيران فقط في إطار برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤكداً نفيهم لوجود أيّ برنامج مستمر مع إيران^(٢٥). وفي وقت لاحق زار مُستشار الأمن القومي الهندي جويتندرا ناث ديكسيت (٢٠٠٤-٢٠٠٥) طهران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ودارت نقاشات مع الرئيس الإيراني خاتمي شملت الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي والطاقة، وأكدت طهران التزامها بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين أكد الجانب الهندي في تصريح ديكسيت قائلاً: "... إن نيودلهي ستدعم دائماً استخدام طهران فقط للتكنولوجيا النووية

السلمية التزامًا بالتعهدات الدولية التي وقعتها إيران في سلمية برامج الطاقة النووية لأغراض المدنية حصراً^(٢٦). ولم تكتفِ الهند في ذلك، بل أيدت علانية أمام المجتمع الدولي حق إيران في التكنولوجيا النووية السلمية، إلا أن وزير الشؤون الخارجية الهندي كونوار ناتوار سينغ (٢٠٠٤-٢٠٠٥) أشار قائلاً: "... يجب على إيران أن تسعى إلى برنامج تخصيب نووي وفقاً لالتزاماتها الدولية، وعليها أن تُرضي المجتمع الدولي بأن برنامجها سلمي بالفعل"^(٢٧). علاوةً على أن تصريح المسؤول الهندي أعلاه قد تزامن مع تبني البلدان "استراتيجية الحوار" لحل أية خلافات وتوترات قد تنشأ بينهما، وهو تطور أفرز نتاجه مقررات إعلان نيودلهي في عام ٢٠٠٣، الذي أكد زيادة التعاون في مجال الصادرات بين الدولتين من ضمنها تزويد الهند لإيران بالتكنولوجيا الحديثة. وفي المقابل سمحت الأخيرة للهند بالوصول إلى القواعد العسكرية الإيرانية في حال نشوب حرب مع باكستان، إلا أن الولايات المتحدة و(إسرائيل) وقفنا في وجه هذه التطورات، ونصحت الهند في عام ٢٠٠٤ بتقليل التعاون وبالأخص في مجالات الدفاع والطاقة مع إيران، وفضّلت الهند أن ترى إيران من دون أسلحة نووية، الأمر الذي دفعها إلى الموافقة على قرار للأمم المتحدة يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة برنامج إيران النووي. وكانت الهند على وفق المحللين الغرب على استعداد حينها للمشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز عزلة إيران، على أمل أن تدعم الولايات المتحدة تطّاعات الهند لتصبح واحدة من القوى العظمى في العالم^(٢٨).

فالهند تيقّنت أنه على الرغم من علاقاتها الوثيقة وتقارب مصالحها مع إيران، إلا أن الطموحات النووية للأخيرة لم تكن مصدر قلقٍ لدول مجموعة ٥ + ١ الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي فحسب، بل امتدت أبعاده ليُطال العلاقات العامة بين طهران ونيودلهي. ففي الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، أي: بعد فترةٍ وجيزةٍ من توقيع الاتفاق الهندي الأمريكي في مجال إطار التعاون النووي المدني في الثامن عشر من تموز/ يوليو منه^(٢٩). ومن ثمّ تولي محمود أحمددي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣) منصبه رئيساً لإيران في الثاني من آب/ أغسطس منه أيضاً، صوّتت الهند مع الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا وفرنسا وألمانيا في اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران بشأن قضيتها النووية بتطبيق ضمانات عدم الانتشار النووي في إيران، فالأخيرة لم تستجب على وفق ما تضمنه الاجتماع المذكور وكما جاء في بعض فقراته منها الدعوات المتكررة للتصديق على البروتوكول الإضافي نهاية عام ٢٠٠٣، وإعادة النظر في قرارها بإنشاء مفاعل بحثي معتدل بالماء الثقيل. علاوةً على استياء أمناء الوكالة من أن إيران لم تستجب حتى لنداء المجلس في قراره بتاريخ ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ لإعادة التعليق الكامل للأنشطة جميعاً المتعلقة بالتخصيب بما في ذلك إنتاج مواد التغذية بالاختبارات لإنتاج

اليورانيوم، وكذلك القلق من خروقات إيران في عدم التزاماتها بالامتثال لضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(٣٠). وقد صرح وزير خارجية الهند شيام ساران (٢٠٠٥-٢٠٠٦) في يوم التصويت فقال: "الهند تتخذ دائماً قرارات بشأن القضايا التي تهمها على أساس تقييمها الخاص وعلى أساس مصلحتها الوطنية... إن الوضع المتطور في إيران خطير بما يكفي ليكون مصدر قلق عميق للهند"^(٣١).

وقد اختارت الهند ذلك التصويت لتأكيد موقفها لصالح الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى جانب الغرب والولايات المتحدة التي وصفته بـ "الدعم" و"المهم" ولاسيما وأن قرار تصويت الهند الأول ضد طهران الذي رعته لجنة الخبراء الحكومية في الاتحاد الأوروبي، امتنعت في الوقت نفسه كل من روسيا الاتحادية والصين عن التصويت ضد إيران، مما أثار تصرف الهند دهشة طهران ووجدته يتعارض مع العلاقات الودية التقليدية بين الدولتين^(٣٢). وقد أوضحت القيادة بطهران في تعليقات صحفية لها أنه بسبب علاقاتها التاريخية وكعضو في حركة (عدم الانحياز) كان ينبغي على القيادة في نيودلهي أن تكون أكثر تقبلاً لإيران وليس السير نحو الخط الغربي^(٣٣). مؤكدة أنه لم يكن لدى صانعي السياسة في نيودلهي معلومات محدّدة عن حالة الصفقة الطموحة التي تم إبرامها مسبقاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من إيران. إذ أشار أحد المسؤولين في وزارة النفط والغاز الطبيعي الإيرانية أن تقارير إعلامية أظهرت نية إيرانية لإعادة النظر في التفاوض على الصفقة من جديد ومن ضمنها الاتفاق على سعر يرضي الجانبين الإيراني والهندي، إلا أن الحكومة الهندية لم تتلق أية إشارة رسمية بهذا المعنى^(٣٤).

ومن دون شكّ كان التصويت الهندي قد أصاب في البداية وتراً حساساً لدى بعض السياسيين المحافظين وصنّاع القرار في طهران. ففي تصريح لـ علي لاريجاني (٢٠٠٥-٢٠٠٧) الأمين العام للمجلس الأعلى القومي الإيراني إلى جانب كونه كبير مفاوضي بلده في قضيتها النووية مع دول الترويكا الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأشار في مؤتمر صحفي فور إعلان تصويت الهند ضد إيران إذ قال: "الأمر فاجأ إيران... إن إيران ستراقب بعناية كيف تتبنى دول منفردة موقفها من هذه القضية ولن تتردد طهران في مراجعة علاقاتها مع أي دولة قد تتبنى موقفاً متشدداً تجاهها أو تحاول فرض شروط تعسفية على إيران في قضيتها النووية... بالنسبة للهند هناك خيبة أمل وشعور بالجرح وليس الغضب... الهند كانت صديقتنا ولم نتوقع أن تفعل الهند ذلك، لكن أعتقد أنه لا ينبغي الحكم على الأصدقاء بفعل واحد. تتمتع إيران بعلاقات ودية مع الهند... بالطبع لدينا شكاوى بشأن سلوكهم"^(٣٥).

وانتقد وزير الخارجية الإيراني منوچهر مُتكي (٢٠٠٥-٢٠١٠) تصويت الهند قائلًا: "على الرغم من العلاقات الصّادقة بين (إيران والهند) والحقائق المتعلقة بالأنشطة النووية، فإن موقف نيودلهي ضد حركة عدم الانحياز والطاقة الذرية الدولية لم يكن من المتوقع أن تصوت بنعم على قرار مُناهض لإيران". وفي الوقت نفسه تزامن ذلك الانتقاد مباشرة مع ما أعرب عنه المُتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي عن دهشته من طريقة تصويت الهند تعقيبًا على ما ذكره لاريجاني، إلا أن انتقاده للتصويت الهندي كان ذا لهجة استنقازية، إذ ربط العلاقات الاقتصادية الإيرانية بسلوك التصويت في قوله: "إيران ستعيد النظر في هذه العلاقات [الاقتصادية] وستعاني هذه الدول [التي صوتت ضد طهران]...". فردّ لاريجاني في الوقت نفسه وعلى الفور مباشرة مُحاولًا التّخفيف من لهجة تصرّحات آصفي قائلًا: "... يجب أن لا يكون التصويت معيارًا للحكم على أصدقائنا في الهند... إيران لديها مصالح كبيرة في مجال الطاقة والبتروكيماويات مع الهند وتحتاج إلى الحفاظ على علاقات قوية وودية مع هذه القوة الآسيوية الكبرى التي تتمتع بعلاقات متينة مع منطقة غرب آسيا". وتزامنت تلك التصريحات في وقت واحد مع ما عبّر عنه وزير العدل الإيراني محمود هاشمي شاهرودي (١٩٩٩-٢٠٠٩) عن خيبة أمله في موقف الهند من برنامج إيران النووي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. موضّحًا قائلًا: "الهند خيبت آمال إيران في تصويتها لجانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية على برنامج إيران النووي"^(٣٦).

ويُشار أن موضوع التصويت الهندي ضد إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية سببه أن إيران سبق وأن صوتت في منتصف عام ٢٠٠٥ ضد مسعى الهند لعضوية دائمة في مجلس الأمن. ووقفت إيران مرارًا مع باكستان في اجتماعات وإعلانات منظمة الدول الإسلامية لإدانة دور الهند في كشمير. علاوةً على أن إيران لم تكن داعمة للتجارب النووية الهندية عام ١٩٩٨، إذ أدانت إيران تجارب الأسلحة النووية التي أجرتها الهند في ذلك العام، وصوتت لصالح قرار مجلس الأمن الدولي من العام نفسه ضد الهند، الذي طالب في حينها من الأخيرة بوضع حدٍ لبرامجها الاستراتيجية والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لتجارب الطاقة النووية^(٣٧).

إلا أن الهند أكدت مباشرةً على أن تصويتها كان يهدف إلى تجنّب مواجهة كبيرة بين إيران والمجتمع الدولي، وأنها في الوقت الذي اعترفت بحق إيران في متابعة برنامج الطاقة النووية السلمية، حثّت إيران على أن تقي بالتزاماتها وعدم السعي نحو نشر أسلحة نووية بصفتها دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تُرحب، أي: إيران، في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأخيرًا رأت الهند أن تمرير القرار لا يمكن أن يكون أمرًا ممكنًا^(٣٨). مُضيفة

أنها فعلت ذلك منذ الإصرار مرارًا وتكرارًا على حلّ سلمي للخلاف، وصرّحت بأنها لن تدعم أيّ تهديد بالعنف باستعمال القوة العسكرية ضدّ إيران بسبب برنامجها النووي^(٣٩).

وحاول حينها المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية رافيش كومار توضيح تبرير التصويت الهندي إذ قال: "في شرحنا للتصويت أعربنا بوضوح عن معارضتنا لإعلان عدم امتثال إيران لاتفاقيات الضمانات، كما أننا لا نتفق على أن الوضع الحالي يمكن أن يشكل تهديدًا للسلام عالميًا... نتفق على معالجة القضايا العالقة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسها وأن إيران وهذه الوكالة بحاجة إلى العمل معًا لحلّ جميع الخلافات المتعلقة بشفافية، وهذا يتماشى مع موقفنا كهدف رئيس للجهود الهندية، وبالتالي فقد قدّمنا دعمنا لذلك الحلّ... ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الهند كانت طوال الوقت داعمة لمبادرة الاتحاد الأوروبي للتفاوض بشأن تفاهم عادل ومنطقي مع إيران بشأن هذه القضية ووفق هذا ينبغي أن يُنظر بتفهم إلى دعمنا للقرار... كما ذكرت حكومتي مرارًا الأمر بحاجة إلى تهدئة الوضع، وتعزيز الحوار نحو التوافق"^(٤٠). مضيفًا أن التقرير المتخصص في الدفاع الوطني وشعبة الخارجية والتجارة داخل الكونغرس الأمريكي جاء فيه: "لا يوجد مانع قانوني، سواء من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضد توسيع التعاون النووي الإيراني والهند في مجموعة كاملة من الأنشطة النووية المدنية المتعلقة بالأغراض الطبية أو الصناعية أو الزراعية أو البيئية. ومع ذلك، فإن تطبيق الحظر المفروض من جانب واحد والمعمم على التعاون النووي مع إيران هو تناقض لحدود ونطاقات قرارات الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك، تمّ تجميد إمكانية إبرام اتفاق نووي مدني بين البلدين في إطار معايير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية"^(٤١).

وفي الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الشؤون الخارجية الهندية أنها كانت على علم بحقيقة أنّ أيّ تحرك لمعارضة الولايات المتحدة في تلك المرحلة من شأنه أن يعرّض البلاد لخطر المفاوضات النووية الجارية آنذاك، نقلت صحيفة ذا تريبيون الهندية الناطقة باللغة الإنكليزية في عددها الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن وزير خارجية الهند حينها قوله: "أصبحت علاقات الهند مع إيران الآن في خطر وحكومة التحالف التقدمي المتحدة المستقلة التي جاءت إلى السلطة بقيادة مانموهان سينغ، سلمت أخيرًا استقلالها إلى الولايات المتحدة"^(٤٢). حتى أن حزب اليسار بقيادة الحزب الشيوعي الهندي، أعلن في بيان له في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بعد أن صوتت الهند ضدّ إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاء فيه: "من المخجل أن تُصوت الهند مع الولايات المتحدة والدول الغربية ضدّ إيران بتطبيق اتفاقية ضمانات عدم الانتشار في

إيران. وهذا التصويت يؤكد أن حكومة مانموهان سينغ مُقيدة بالاتفاقية النووية الهندية الأمريكية ... الحزب الشيوعي الهندي حذر في وقت سابق من أن الاتفاقية الهندية الأمريكية التي تم تبنيها جعلت الهند حليفًا فعليًا للولايات المتحدة وألحقت أضرارًا كبيرة بمكانة الهند في دول عدم الانحياز والبلدان النامية... يجب أن تعلم حكومة الهند أن مثل هذا الموقف لن يتم قبوله من قبل شعب الهند " (٤٣).

وعلى الرغم من انتقاد الكثير من المعارضين في الهند على تصويت حكومتهم ضد إيران لأجل التمكن من الاتفاق النووي الهندي الأمريكي الذي كان لا يزال في طور النشوء، أشار رئيس الوزراء مانموهان سينغ إلى أنه لم يتم الضغط على الهند لاتخاذ موقف بشأن إيران، حينما قال: "سنفعل ما هو مناسب للبلاد فالمصلحة الوطنية للهند هي الشاغل الرئيسي سواء كانت سياسة داخلية أو خارجية" (٤٤). بيد أن طهران وجدت حينها أن تصويت الهند ضدها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية يُعدّ بقعة سوداء في العلاقات بينهما. في حين أن الهند وجدت من الضروري محو هذا التصور الإيراني باستعمال الدبلوماسية وإحياء مقررات إعلان نيودلهي عام ٢٠٠٣ بسبب مواردها الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي، وأنه يجب أن تستفيد الهند من فوائد النفط الخام الرخيص من إيران (٤٥).

إلا أنه لم يمضِ على التصويت الهندي خمسة أشهر، حتى صوّتت الهند للمرة الثانية مع سبع وعشرين دولة أخرى في اجتماع مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي في الرابع من شباط/فبراير ٢٠٠٦ (٤٦). مما أثار مفاجأة لـطهران، فسعى (كومار) المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية تارة أخرى إلى تيرير تصويت بلاده وجاء فيه: "بالرغم من أنه سيتم رفع تقرير إلى مجلس الأمن الدولي تبقى مسألة الملف النووي الإيراني ضمن صلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تمثل موقفنا الدائم في ضرورة تفادي المواجهة ومعالجة أي مسألة بارزة من خلال الحوار... ولا يجدر تفسير تصويتنا لصالح القرار على أنه تراجع عن العلاقات الصديقة والوطيدة التي لطالما ربطتنا بإيران" (٤٧). مضيفاً قوله: "لا ينبغي تفسير تصويتنا بأي شكل من الأشكال على أنه نفور من العلاقات التقليدية الوثيقة والودية التي نتمتع بها مع إيران إننا مقتنعون بأن دورنا النشط، إلى جانب الدول الصديقة الأخرى، مكن من طرح قرار يعترف بحق إيران في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل تطويرها بما يتفق مع التزاماتها الدولية وإبقاء الباب مفتوحاً لمزيد من الحوار الهادف إلى حلّ القضايا العالقة في نطاق سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (٤٨).

وجادلت الهند امتعاض حكومة طَهْران المُتمثلة بسفيرها في نيودلهي سيفاش زاركار يعقوب (٢٠٠٣-٢٠٠٧) موضحاً بأن موقف دولته من القضية النووية لن يُعيق علاقاتها الوثيقة مع إيران، ولن يؤثر في مسارها الثنائي وروابطها التعاوني^(٤٩). وأثناء إجابته عن سؤال وجهه أحد الصحفيين الهنود بشأن تصويت الهند ضد إيران في آذار/مارس ٢٠٠٦، أدلى رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ قوله: " إن دعم الهند لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشار إلى سببين الأول هو الوفاء بحقوق إيران والتزاماتها، والثاني هو المصالح الأمنية للهند الناشئة عن انتشار الأسلحة في الجار الممتد للهند... لا يمكن للهند أن تغض الطرف عن العواقب الأمنية لمثل هذه الأنشطة التوسعية، فإيران تهدف إلى حماية حقوقها والتزاماتها، كما أن مخاوفنا الأمنية النابعة من أنشطتها التسلسلية في المنطقة الآخذة في الاتساع قد شكّلت موقفنا، لذلك كان نهجنا هو الدعم المستمر للجهود المبذولة لإيجاد حلّ قائم على تنازلات متبادلة مقبولة يتم من خلالها معالجة مصالح إيران وشواغل المجتمع الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية عملنا باستمرار على تعزيز الإجماع داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية"^(٥٠).

وأردف مكرراً فيما معناه الحفاظ على ودية العلاقة مع إيران فقال: " تصويت الهند على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا ينتقص بأيّ حال من الأحوال من العلاقات التقليدية الوثيقة والودية التي نتمتع بامتياز التمتع بها مع إيران. نحن عازمون على تعزيز وتوسيع علاقاتنا المتعددة الأوجه مع إيران لتحقيق المنفعة المتبادلة"^(٥١). ثم اختتم حديثه محاولاً في حينها تحجيم الامتعاض الإيراني في قوله: "إن لإيران الحقّ في تطوير وسائل سلمية لاستخدام الطاقة النووية بما يتناسب مع التزاماتها وموجباتها الدولية... يجدر بإيران أن تُمارس هذه الحقوق في سياق الإجراءات الوقائية التي وافقت على تطبيقها على برنامجها النووي طوعاً تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تُراجع عن فكرة تنفيذ قراراتها في تخصيب اليورانيوم". واختتم قائلاً: "لقد أصدرت الهند بياناً حول برنامج إيران النووي مؤكدة الحقّ الثابت لجميع الدول في تطوير الطاقة الذرية وإجراء أبحاث حولها استخدمها لأغراض سلمية بما يتناسب مع الالتزام القانوني لكلّ دولة"^(٥٢).

وعلى أيّة حال لم تُظهر إيران أيّ علامة على قبول مطالب الهند في تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم في مدة شهر من البيان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي الصادر في التاسع والعشرين من آذار/مارس ٢٠٠٦، لا بل إصرارها على الاستمرار في أنشطة التخصيب والبحث والتطوير^(٥٣).

وعلى الرغم من أن الهند صوتت على قرار العقوبات ذي الرقم (١٦٩٦) الصادر من مجلس الأمن الدولي في ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ضد إيران لتخصيبيها اليورانيوم وتأكيدا في تشرين الثاني/ نوفمبر على التصويت نفسه تمهيدا لتصويتها على قرار العقوبات الأممي ذي الرقم (١٧٣٧) في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ ضد إيران للسبب نفسه^(٥٤). كررت موقفها السابق المتمثل في تفضيل حل القضية الإيرانية بالحوار في اجتماعاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. علاوة على أن الحكومة الهندية أدركت آنذاك بأن تطبيقها للقرارين سيؤثر على تجارتها من الطاقة تحديداً مع إيران، وعدت تلك العقوبات أحادية الاتجاه حفاظاً على استمرارية علاقات تعاونها التجاري مع إيران طالما أنه لا يُعد ذلك مخالفاً لأية معايير وقوانين دولية^(٥٥).

وقد توصل محللون إيرانيون أنه لا يمكن دراسة الديناميكيات المتغيرة بين إيران والهند قبل النظر في التطورات التي حققتها الأخيرة على الساحة السياسية الدولية في غضون المدة القليلة من توقيع الاتفاق النووي الهندي الأمريكي عام ٢٠٠٥، ففي تلك المدة القصيرة لتوقيع ذلك الاتفاق، أنتجت هذه الصفقة فوائد طويلة الأمد للهند كانت حتى خارج نطاقها. فالالاقتصاد الهندي كان في حالة نمو مستمر طوال العقد الأخير من القرن الماضي، وهو عامل جذب الاهتمام الأجنبي، إذ أقامت الهند علاقات ثنائية مع العديد من الدول على أساس الثقة والشراكة في العلاقات المتبادلة. وجاءت معظم العلاقات الثنائية أولاً من دول الخليج العربية من مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وثانياً من الدول الغربية من مثل فرنسا وروسيا الاتحادية. والمثير للدهشة أنه قبل وقت طويل من إبرام الاتفاق النووي بين الهند والولايات المتحدة، حصلت الهند على إعفاءات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة مؤزدي الطاقة النووية، فكان من المرجح أن الهند صوتت لصالح تلك الوكالة ضد إيران إيفاءً لتلك الإعفاءات، وكذلك لصالح الحفاظ على مسار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٥٦).

وهناك طرف آخر من الساسة الإيرانيين من رأى أن العلاقات بين إيران والهند اتجهت نحو مسار مغاير بعد الاتفاق النووي الهندي الأمريكي في عام ٢٠٠٥، إذ ارتبطت بتطور السياسة القائمة على المصالح الاستراتيجية والمكاسب الدبلوماسية، حينما تحركت الهند نحو الولايات المتحدة فأضحت علاقتها مع إيران مقيدة^(٥٧). وبأن الأصوات المتتالية للهند ضد إيران جاءت متماشية على وفق الاعتبارات الوطنية البراغمانية في علاقات الهند مع الولايات المتحدة^(٥٨)، علاوة على ذلك، حصلت الهند على دعم من الأخيرة في العديد من القضايا الداخلية مثل: كشمير، ومقارعة (الإرهاب) الدولي في المنطقة^(٥٩). في حين أن الكثير من النقاد والمحللين الهنود وجدوا في حينها أنه ينبغي ألا يكون ذلك التصويت الهندي حاسماً وراء المصالح مع

الولايات المتحدة، وأن حكومة نيودلهي ستواصل علاقاتها الثنائية مع حكومة طهران حتى يدعو مجلس الأمن الدولي إلى ضبط النفس^(٦٠).

وقد وجد البعض من الساسة الهنود المسؤولين في وزارة الخارجية على وفق ما حصل من جدال، أن الهند سعت إلى إتباع سياسة خارجية قائمة على مصالح مرتبطة باحتياجات معينة محدودة التكنولوجيا والتعاون في مجال الطاقة وعلاقات أقوى مع الولايات المتحدة والعالم، باعتبار أن إيران في نظر الهند لا تمثل قطباً معاكساً للولايات المتحدة أو الغرب كان قد تطلب على الهند أن تلتف حوله، فإيران قوة إقليمية ولها مصالح مع الهند، إلا أن هذا كله ليس أهم من مصالحها المتنامية والواسعة مع دول أوروبا والولايات المتحدة^(٦١). وتوصل محللون دبلوماسيون هنود الأكثر صوتاً، إلى أن بلادهم قد تخلت تماماً عن سيادتها وجاء في القول: "إن الهند، في خطوة غير معقولة، اتحدت مع الولايات المتحدة والقوى الغربية والمعارضين مع دول عدم الانحياز"^(٦٢). في حين جادل آخرون من المعارضين الهنود للتصويت ضد إيران حينما قالوا: "... يبدو أن الهند استسلمت لضرورة إغلاق ملف اشتراكها في إنشاء مشاريع حيوية، بما في ذلك خط أنابيب الغاز من إيران"^(٦٣). وفي النهاية يتضح أن الهند تمكنت من وضع نهج دبلوماسي متوازن بشكل جيد أوضحت فيه بعض من تفسيرات تصويتها ضد إيران. وكأساس منطقي وراء هذا التصويت أمكن إحالته إلى^(٦٤) :

أولاً: الهند من بين الدول القليلة التي رفضت التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. في غضون ذلك، كانت الهند من المؤيدين الصريحين لنزع السلاح. وعلاوة على ذلك، كان سجل الهند في مكافحة عدم الانتشار النووي دائماً نظيفاً، فلم يكن لها اتجاه نحو اتخاذ موقف متناقض في مكافحته، وكذلك مع الأنشطة النووية السرية الإيرانية.

ثانياً: نظراً أن الهند كانت على وشك إبرام صفقة نووية مع استثناءات مطلوبة في النهاية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة موردي المواد النووية، فقد كان من المستحيل على الهند تحقيق مثل هذه الإعفاءات لو أنها دعمت الانتشار النووي.

ثالثاً: والأهم من ذلك، بالانخراط في برنامج سري، ومهما كانت الدوافع، انتهكت إيران المبادئ التوجيهية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة موقعة على هذه المعاهدة، وحصلت إيران على مساعدة مثل: الوقود والتكنولوجيا من دول أخرى بإخفاء وجود منشآت نوويتين منذ أكثر من عقدين وعدم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهما، وانتهكت إيران كذلك بنود الانتشار الدولي، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لأي دولة مسؤولة أن تدعم مثل هذا النشاط،

وعلى الأغلب كان من الممكن أن تمتنع الهند عن التصويت كما فعلت روسيا الاتحادية والصين، ولكن بتصويتها اختارت الهند مصالحتها الاستراتيجية والدبلوماسية ولصالح السياسة العالمية.

رابعاً: علاوة على أن الصَّغَطَ المتزايد من الولايات المتحدة لتأجيل الصفقة، والتَّغْيِيرَ السريع في المُعَادَلَاتِ مع إيران، والتصويتين المُتَعَاقِبَيْنِ في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كل ذلك وضع خط أنابيب (IPI) في حالة النسيان. وقد وصفها النقاد في الهند بأنها خسارة فادحة.

ومن المُسْتَعْرَبِ من كل ذلك، لم يصدر في حينها بيان أو تصريح رسمي من القيادة في طَهْرَانِ ينتقد الإجراء الهندي على التصويت لقراري العقوبات في عام ٢٠٠٦، فالمسؤولين في الحكومة الإيرانية أدركوا حجم الضغط الأمريكي على نيودلهي الذي فرضه الاتفاق النووي بين الهند والولايات المتحدة عام ٢٠٠٥، وتأكد لهم أن ضغط واشنطن أدى بالفعل دوراً محورياً بعد أن وافقت الهند في بنوده على التزامها بعدم الانتشار النووي ونقل تقنيات إعادة المُعالِجَة والتخصيب، ودعم الجهود الدولية للحد من انتشارها، وفصل منشآت النوية المدنية عن منشآت العسكرية، ووضع منشآت الهند النووية المدنية جميعاً تحت حماية وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم مُساندتها برامج تطوير أسلحة نووية مع أية دولة أو كيانات أخرى، بحيث امتثلت الهند للعقوبات الدولية إرضاءً لداعي حكومة نيودلهي في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أنها قاومت (أي: الهند) النقاط الواردة في مواد تلك العقوبات. وأدركت إيران أن الهند حاولت بشكل غير مباشر فصل قضية أزمة الملف النووي عن الجوانب الأخرى لعلاقتها مع إيران، في حين كانت الهند تُعارض فكرة حيازة إيران للأسلحة غير التقليدية من نوع دمار شامل، وتأكيداتها على التزامات إيران بمعاهدة عدم انتشار أسلحة نووية، فقد حافظت على الموقف القائل: "بأن الدبلوماسية وحدها هي التي يمكن أن تنجح في إقامة تعاون أكبر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أساليب القسر يجب تجنُّبها"^(٦٥).

وأكدت السلطات في نيودلهي في الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، أي: بعد تصويتها على القرار (١٧٣٧) بيومين، على أن العلاقات مع إيران في ظلَّ أزمته النووية يستلزم الوجود في أن يكون ملائماً في إطار عمل أممي إقليمي، وبما يتماشى مع مخاوف إيران ودول إطارها الإقليمي، وأنه على الرغم من تصويت نيودلهي ضد طَهْرَانِ في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد تبنت دائماً موقفاً مناهضاً للعقوبات. وتيقنت الهند أن إبقاء التهديد بالقوة لن يساعد في حلِّ ملف الأزمة، لا بل سيؤذي الشعب الإيراني أكثر، ولن يؤدي إلا إلى تشجيع إيران على تسليح برنامجها نووياً كوسيلة للقدرة الرادعة. وبالنسبة إلى الهند، يجب أن تلتزم إيران بموجب المبادئ التوجيهية لمُعَاهِدَة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن

الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن الدولي، وأن تتصدى للمخاوف والتساؤلات التي أثرت بشأن أزمته^(٦٦).

وبذلك أدركت إيران والهند أنه لا ينبغي أن تدعو خلافتهما إلى التغلب على المصالح الاستراتيجية المتبادلة وطويلة الأجل في عصر الاعتماد المتبادل لأجل المنافع المشتركة، بغض النظر عن الاختلافات في ظلّ التوجهات آنذاك من أن هذا التصويت سيؤدي إلى إعاقة العلاقات الإيرانية الهندية في مجال الطاقة^(٦٧). ولاسيما بعد أن شعرت الهند بوجود تحذيرات إيرانية نحوها خاصة ونحو المجتمع الدولي بعامّة، فيما لو فرضت عقوبات أممية أشدّ قساوة على إيران وفقاً لتصريحات رئاسة منظمة الطاقة الذرية الإيرانية التي أكدت في قولها: "في السنوات السبع والعشرون السابقة عانينا من أنواع عديدة من العقوبات لكن يجب أن يعلموا أن شريان الطاقة العالمية يمرّ عبر مضيق هرمز في الخليج العربي... فالدول التي لها مصلحة في نَفط وغاز إيران قد لا ترغب في ظهور أيّ أزمة دولية في حال استخدام الولايات المتحدة الأمريكية قواها العسكرية جراء تشديد الموقف الإيراني في حماية حقوقه في شؤون الطاقة النووية"^(٦٨).

وبذلك تمكنت الهند من الحفاظ على التعاون مع إيران إلى الحدّ الذي يمكن أن تُعزى مصالح الهند الاقتصادية في إيران مركزاً للطاقة، وكذلك مصالحها في منطقة آسيا الوسطى، إذ ظلت إيران أيضاً مهمة لهدف الهند المتمثل في الحدّ من فقر الطاقة، وهذا أمر أساس لهدف التنمية الشاملة للهند. فإيران إحدى أكثر الدول ثراءً بالنفط والغاز، والهند باقتصادها المتنامي سريعاً وعطشها العميق للطاقة هما السمات المميزة للعلاقة بينها وبين إيران. ومع ذلك فإن الأهمية الاستراتيجية لإيران بالنسبة إلى الهند مهمة للغاية وتجبر الهند على التمسك بإيران في مواجهة الصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها^(٦٩). وكان من الصعب على إيران -من دون شك- الانسحاب من التزامات الغاز الطبيعي ومدّ خطوط أنابيب الغاز بمجرد إتمامها، فسوق الغاز على عكس سوق النفط ليس مُقيّداً، فالهند قد تستورد من ميانمار وربما من إندونيسيا الغاز الطبيعي، إلا أن الإمداد من إيران هو الأكثر ضماناً والأرخص سعراً والأسهل وفرةً والأفضل من حيث النوع، ويمكن أن تواجه الهند انقطاع إمدادات النفط من إيران بالتنوع من دول غرب آسيا الأخرى، إلا أنه سيكون هناك تأثير سلبي مبدئي للأسعار، وكذلك التكلفة الباهظة المتعلقة بالنقل^(٧٠).

ومن دون شكّ مهّد نهاية عام ٢٠٠٦ تطبيق نتائج تبادل حجم تعاونهما تجارياً برفع الواردات مقابل الحجم المضاعف لصادراتهما، فحاول البلدان إيجاد بيئة أعمال إيجابية. فأدى

إلغاء إيران للحظر على استيراد الشاي من الهند في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى خلق فرصة جديدة لمُصدري التجارة الهندية من الشاي والسلع الغذائية والمواد المتعددة الأخرى لتعزيز أعمالهم. والهند أيضًا خففت من قواعدها بشأن استيراد البضائع من إيران، وهذا من شأنه شجّع رجال الأعمال الإيرانيين على تكثيف جهودهم لتضييق الخلل التجاري بين البلدين للتجارة النفطية وغير النفطية^(٣١). فوفقًا لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية- (Energy Information Administration-EIA)^(٣٢) لعام ٢٠٠٦، ارتفع احتياطي النفط الإيراني بنسبة خمسة في المئة من (١٢٥.٨) مليار برميل في عام ٢٠٠٥ إلى (١٣٢.٥) مليار برميل في عام ٢٠٠٦^(٣٣). إذ إن قيمة الصادرات والواردات المتبادلة قبل الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وإلى ما بعد التصويت الهندي على القرار (١٧٣٧) الدولي ضد إيران عام ٢٠٠٦، سُجلت نسبة مئوية من الزيادة في الميزان التجاري للدولتين وعلى وفق الجدولين ادناه^(٣٤).

جدول رقم (١)

قيمة الصادرات التجارية المتبادلة بين إيران والهند ونسبها المئوية (٢٠٠٦-٢٠٠٥)

العام	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات	قيمة الصادرات الإجمالية بـ (الدولار)
٢٠٠٥	%٧.٣	\$ ٧٦٣.٧٥٥.٢٥٩
٢٠٠٦	%٨.٥	\$ ٨٣٦.٦٤٣.٤٩٦

جدول رقم (٢)

قيمة الإيرادات التجارية المتبادلة بين إيران والهند ونسبها المئوية (٢٠٠٦-٢٠٠٥)

العام	نسبة المئوية من إجمالي الواردات	قيمة الواردات الإجمالية بـ (الدولار)
٢٠٠٥	%٢.٨	\$ ١١١٣.٩٧٣.٥٧٧
٢٠٠٦	%٤.٦	\$ ١٤٣٩.٦٣٩.٣٠٩

ثالثًا: تفعيل أطر التعاون الثنائي في العلاقات بين الدولتين ٢٠٠٧-٢٠١٠

اتضح فيما سبق بأن الدولتين تجاوزتا العقبات التي سببها ملف الطاقة النووية لإيران في سبيل عرقلة مسار تبادل تعاونهما في شؤون توسيع علاقاتهما الثنائية، ليس فقط لأنه أدى إلى فرض عقوبات على إيران من مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي، ولكن أيضًا لأن الهند

توافقًا مع الساحة الدولية تُعارض برنامج تسليحي نووي تسعى لإنتاجه إيران بتعنتها في عدم تطبيق المبادئ التي وقعتها في معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٦٨. وأحد أسباب معارضتها هو سباق التسلح النووي والتهديد بانعدام الأمن في العالم وبالأخص في منطقة غرب آسيا^(٧٥)، فضلاً عن أن التحديات التي واجهتهما جاءت أيضًا ليس بالضغط الدولي فحسب بل من الولايات المتحدة؛ لأجل "تخريب أو عكس المسار القوي بالفعل للعلاقات الإيرانية الهندية"^(٧٦). ولأجله كان الاتجاه المتزايد للعلاقات التجارية بين البلدين قد توصل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى توقيع اتفاقيات بشأن التعريف التجارية التفضيلية، وتجنب الازدواج الضريبي، وحماية وتشجيع الاستثمار للبنوك الإيرانية في الهند وبنوك الأخيرة بطهران^(٧٧).

ولإعطاء دفعة جديدة في الحفاظ على وتيرة استمرار صلات البلدين، زار طهران من السادس إلى الثامن من شباط/فبراير ٢٠٠٧ وزير خارجية الهند براناب موخيرجي (٢٠٠٦-٢٠٠٩) مُصرِّحًا فور اجتماعه بالرئيس الإيراني أحمدني نجاد وبحضور نظيره الإيراني مُتكي إذ قال: "إن الدولتين تربطهما روابط تاريخية وتكمن قوتها على مدى قرون من العمل الاستثماري... إنني لأتوقع إمكانيتها استكشاف الفرص في مختلف المجالات لتعزيز صلاتهما"، مُضيفًا في الوقت نفسه عند لقائه بنظيره الإيراني مُتكي قائلاً: "...إننا نعتقد بأن قضية إيران النووية يستوجب حلها سلميًا بالمفاوضات عبر الدور المهم الذي تتولاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية" وأوضح في مؤتمر صحفي فقال: "...إن إيران يجب أن تسعى إلى برنامج تخصيص نووي وفقًا لالتزاماتها الدولية، [ويجب] أن تفي بالمعايير الدولية في أن برنامجها سلميًا حقًا"^(٧٨). وكما موضح في الصور ادناه^(٧٩).



ووفقًا لتقرير التجارة بين طهران ونيودلهي بحسب ما نشرته الصحافة التلفزيونية الإيرانية في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أوضح أن حجم التجارة بين إيران والهند حقق قفزات عالية في عام ٢٠٠٧ نتيجة نمو الأعمال التجارية غير النفطية بين البلدين بمقدار (٨٠٪). والجدول

أدناه^(٨٠). يوضّح أن الهند وحدها حافظت على تأمين صادراتها إلى إيران وواردها من الأخيرة أيضاً للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بحيث سجّلت نمواً في معدل إجمالي ارتفاع الميزان التجاري مقارنة مع المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وذلك بحسب ما أكدته وزارة التجارة والصناعة الهندية (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية).

جدول رقم (٣)

قيمة الصادرات والإيرادات الهندية مع إيران وإجمالي ارتفاع الميزان التجاري الهندي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

إجمالي نسبة معدل نمو التجارة	الميزان التجاري	إجمالي التجارة	واردات الهند إلى إيران	صادرات الهند إلى إيران	العام
%٤٤.٣٩	- ٣٦٣٣.٩٤	٦.١٠.٣٦	٤٨٢٢.٦٥	١١٨٧.٧١	٢٠٠٦-٢٠٠٥
%٥٥.٢٠	- ٦٣٤٨.٠٩	٩.٣٣٠.٠٧	٧٨٣٩.٠٨	١٤٩٠.٩٩	٢٠٠٧-٢٠٠٦

فضلاً عن أن إجمالي واردات الهند من النفط الخام الإيراني ارتفعت من (١٥٠) ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠٣ ، أي: ما بعد إعلان نيودلهي، لتصل إلى (٣٧٥) ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠٧^(٨١)، وتحديداً ما بعد قرار العقوبات ذي الرقم (١٧٤٧) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي ضد إيران في الرابع والعشرين من آذار/مارس ٢٠٠٧^(٨٢). وفي الثامن والعشرين من نيسان/أبريل للعام نفسه جرى في طهران توقيع اتفاق بين مجلس ترويج تصدير الأحجار الكريمة والمجوهرات الهندية - Indian Gem and Jewellery Export Promotion /IGJEPC Council والشركة الآسيوية لترويج تجارة الأحجار الكريمة والمجوهرات الإيرانية - Asian Company for the Promotion of Iranian Gems and /AGJTPC Jewellery Trade^(٨٣).

وقد استقرت التجارة الإيرانية مع الهند في نهاية عام ٢٠٠٧ بمقدار (١١.١٧) مليار دولار^(٨٤). ومصادر أخرى ذكرت أنها تجاوزت ما يقارب الـ (١٣) مليار دولار^(٨٥). ويأتي معظم هذا المبلغ من تجارة النفط، بحيث أن (٩٢٪) من واردات الهند من إيران كانت من النفط وزيوت التشحيم للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إذ إن الهند تستورد النفط من إيران وكذلك المنتجات النفطية من زيوت التشحيم بنسبة (٩٢٪)، في حين تُصدر الهند إلى إيران التكنولوجيا الكافية مع تعاقب العقوبات الدولية^(٨٦).

وفي مطلع عام ٢٠٠٨ سعت مؤسسة النفط والغاز الهندية- Indian Oil and Natural Gas Corporation في تطوير الفرع الثاني من حقل غاز "فرزاد البحري" الإيراني، إلا أن الهند اضطرت إلى وقف العمل مع إيران؛ نتيجة الضغوطات الأمريكية وبغية الالتزام بحزمة العقوبات الدولية ضد إيران^(٨٧). علاوة على ما أحدثته موضوع إطلاق الهند في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ للقمرين الصناعيين (TECSAR / POLARIS) (الإسرائيليين)، مما وضعها في دائرة الاتهام الإيراني في تعزيز الهند لقدرات أمن (إسرائيل) ولاسيما وأن الأخيرة سعت إلى جمع معلومات استخباراتية كوسيلة لمواجهة إيران فيما يتعلق ببرنامجه النووي، مما استفز ذلك السلطات في طهران ولاسيما بعدما أثار الموضوع جدلاً إيرانياً عندما كتبت صحيفة جيروزاليم بوست (الإسرائيلية) بأن هذين القمرين الصناعيين سيمكّنان إسرائيل من تأمين المعلومات الاستخباراتية حول برنامج إيران النووي بصورة أكثر تفصيلاً. فأعربت عن استيائها لذلك الإجراء بواسطة سفيرها في الهند سيد مهدي نبي زاده الذي صرح في لقاء صحفي مع إحدى وسائل الإعلام الهندية في قوله: "تأمل أن لا توفر الدول الحكيمة والمستقلة مثل الهند الفضاء والتكنولوجيا لدول تتجسس على دول صديقة مثل إيران" وأضافت حكومة طهران، موضحة: "إذا كانت حكومة مانموهان سينغ قلقة حقاً من هجوم عسكري على إيران، فعليها أن تُلغي على الفور إطلاق القمرين". ولاسيما وأن ذلك التوضيح تزامن مباشرة على وفق ما أدلى به المسؤولون الإيرانيون بأنه كان من المفترض إطلاقهما قد وقرّ مساعدة للهند في مراقبة تحركات جماعات التطرف المسلحين القريبين من حدودها مع باكستان وأيضاً داخل أراضيها. ممّا دعا حكومة نيودلهي إلى تحجيم ذلك مُكتفية بالإشارة في بيان وضّحت فيه أن إطلاقهما كان لأغراض تجارية فقط، تجنّباً من تطوره الى خلاف يُؤثر في مسار علاقات تعاونها الثنائي الوثيق مع إيران^(٨٨).

وفي منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ اتخذت الهند مبادرة مهمة أخرى مع إيران عندما وقّعت مع الأخيرة في نيودلهي مذكرة اتفاق لإنشاء خط سكة حديد جديدة جرت بين حسن زيارى مدير شركة السكك الحديدية الإيرانية وبين نظيره كرومار جينا رئيس مجلس السكك الحديدية، إذ قدّمت الهند المساعدة لإيران في مجال التدريب الفني للأفراد ومشاريع إشارات السكك الحديدية، وكذلك توريد القاطرات وقطع الغيار. وقد حدّد الاجتماع الأول لفريق العمل الثنائي المشترك المعني بالسكك الحديدية الذي عُقد بعد ذلك في طهران في أيار/ مايس ٢٠٠٨ مجالات محدّدة للتعاون، بما في ذلك توريد القاطرات، ومشاركة شركة السكك الحديدية للخدمات التقنية والاقتصادية- (RITES- Rail India Technical and Economic Service) وشركة

إنشاءات السكك الحديدية المحدودة- (IRCON- Indian Railway Construction Limited) مع الشركة الوطنية الإيرانية لخطوط سكك الحديد والنقل البحري-- (NIRMTC) في تطوير محطات الحاويات الساحلية الجافة بين الدولتين^(٨٩).

ثم جاءت زيارة الرئيس أحمدى نجاد إلى نيودلهي للمدة ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح لتمتين الروابط الثنائية التي بنّها إعلان نيودلهي؛ لأن عددًا كبيرًا من السياسيين وصنّاع القرار في الهند وجدوا أن إيران هي الأفضل والمصدر الأكثر أمانًا للطاقة الهيدروكربونية لبلدهم من منطلق ودّية التقارب الاستراتيجي معها، وكحتمية أساسية لاستقرار الأمن الإقليمي للدولتين عبر التاريخ. لذا كان من المتوقع أن الزيارة قدّمت فصلًا جديدًا في العلاقات الثنائية، تأكيدًا لما رآه أيضًا العديد من الساسة الإيرانيين وحتى من المحللين السياسيين في طهران من أن الاستقبال والترحيب بالرئيس نجاد الذي تلقاه من حكومة نيودلهي كان بادرة سياسية ثاقبة^(٩٠). على الرغم مما أثاره الرئيس الزائر قبل توجهه للهند من تصريح الأخيرة على القرار الأممي الصادر في الثالث من آذار/ مارس ٢٠٠٨ ضد إيران الذي أوضح فيه عدم ارتياحه بشأن التصويت الهندي حينما قال: "إن لكل صوت تأثيره الخاص"، إلا أنه عاد متغاضيًا عن ذلك ليؤكد قائلاً: علاقتنا الثنائية أعمق من التصويت إنه متعلق بالماضي ونحن نتطلع إلى الأمام"^(٩١). ومُعربًا عن استعداد بلاده والهند لتقوية جوانب واسعة النطاق لإعطاء اتجاه جديد لعلاقات بلده مع الهند^(٩٢).

وفي المقابل كتبت إحدى الصحف الهندية اليومية في مقال عن زيارة الرئيس الإيراني نجاد إلى نيودلهي على وفق ما نقلته وكالة الأخبار الإيرانية (إيرنا) قالت فيه: "إن الزيارة كانت مهمة للغاية"، وأضافت: "أحمدى نجاد مختلف عن سواه من القادة المسلمين. إنه الداعم الأكبر للوحدة بين المسلمين، ولأنه لا يخضع للضغوط الأمريكية، ويحظى بالاحترام الكامل بين دول العالم الثالث، وأحمد نجاد يدعم المسلمين المضطهدين في العالم..."^(٩٣). ويتصريح للخارجية الهندية جاء فيه: "... تمتلك الهند وإيران القدرات اللازمة لإدارة جميع جوانب تكامل التواصل... من الواضح أن مجمل القضايا تم حلّها من خلال الحوار المستمر وتبادل المندوبين المختلفين حيث أصبحوا يعتقدون أن تعزيز الروابط يمكن أن تؤدي إلى الحوار والسلام والطمأنينة... فالوضع في المنطقة دائمًا ما يجذب انتباه كلا البلدين..."^(٩٤).

وناقش الرئيس الضيف مع الجانب الهندي مسألة ميناء تشابهار والسكك الحديدية على الحدود مع أفغانستان، مما يمنح الهند وسيلة أخرى للعبور إلى أفغانستان وآسيا الوسطى، ولاسيما

بعد أن أكملت الهند حينها (٢٠٠) كيلومتر من الطريق الرابط بين زارانج -ديلارام في أفغانستان الذي يتصل بالحدود الإيرانية، على وفق المسافة الإجمالية المقرر قطعها من الهند إلى آسيا الوسطى بمقدار (١٥٠٠) كيلومتر. وأكد الرئيس الإيراني في حال إتمام تنفيذ هذا المشروع سيمتد الطريق إلى طاجيكستان وأوزبكستان، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تحسين التجارة الإقليمية^(٩٥).

وفي تطور آخر، استكملت اللجنة الاقتصادية الإيرانية الهندية المشتركة مجالس اجتماعاتها لتفعيل ما ثبتته بنود إعلان طهران ونيودلهي بمجاله التجاري للمدة من ٢٠٠٨-٢٠١٠، ففي الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ عقد المجلس الاقتصادي في مقر غرفة

التجارة والصناعة والمناجم الإيرانية ICCIM - International Conference of Construction Infrastructure and Materials بحضور نُشطاء اقتصاديين من القطاعات الخاصة من البلدين، تضمّن وفد اقتصادي إيراني رفيع المستوى ضمّ وزير الشؤون الاقتصادية والمالية داؤد جعفري (٢٠٠٥-٢٠٠٨) وأمير تقي بيجان نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم الإيرانية، وبحضور وزير الخارجية الهندي موخيرجي وبمعية وزراء المالية والصناعة والتجارة الهنود، وتمّ عقد حفل اختتام قمة لجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين البلدين بحضور كبار المسؤولين الاقتصاديين والسياسيين من البلدين، وركزوا بشكل خاص على زيادة حجم العلاقات التجارية بين البلدين في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة إلى أكثر من (٢٠٠) مليار دولار. وعلى هامش الاجتماع تمّ التوقيع على رسالتي اتفاق وخمس رسائل تفاهم مختومة من مسؤولي البلدين^(٩٦).

وعقب ذلك مباشرة عُقدت بطهران القمة الخامسة عشرة للجنة التعاون الاقتصادي الإيرانية الهندية في السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بحضور مسؤولين سياسيين واقتصاديين رفيعي المستوى من البلدين ممّا يدلّ على إرادة الجانبين لتوسيع وتعميق التعاون الاقتصادي، إذ حضر وفد هندي رفيع المستوى من وزير الخارجية ونواب الوزراء والمديرين العامين للوزارات المعنية بشؤون الاقتصاد في البلاد بما في ذلك قطاعات الطاقة والصناعة والمناجم والطرق والسكك الحديد والموانئ والتكنولوجيا وقطاعات الزراعة والسياحة وأكثر من (٢٤) ناشطاً اقتصادياً من الشركات والبنوك الكبرى للقطاع الخاص الهندي من رجال الأعمار في مجالات النفط وبناء المصافي والبتروكيماويات والغاز والبنك الصناعي وبنك Exim. وأثناء مناقشة العلاقات بين البلدين، ركّز وزير الخارجية الهندي موخيرجي في اجتماعاته المشتركة مع رئيس الإيراني أحمد نجاد، ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام علي هاشمي رافسنجاني (١٩٨٩-٢٠١٧) وسكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي (٢٠٠٧-٢٠١٣) ووزراء

النفط والشؤون الخارجية الإيرانيين بشكل خاص على توسيع العلاقات الثنائية. وتمّ الاتفاق على تنظيم ندوة بعنوان "منظور العلاقات بين إيران والهند" التي كانت من بين البرامج الأخرى التي تمت بحضور الوفد الهندي من وزير الخارجية وممثلي شؤون الاقتصاد في مجالسهم النيابية والباحثين والسياسيين من البلدين والتي عُقدت في مقرّ مركز الدراسات والبحوث التابع لوزارة الشؤون الخارجية الإيرانية^(٩٧).

وفي مسعى أعمق، وقّعت حكومتا طهران ونيودلهي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ اتفاقية لاستيراد (٥) ملايين طن من الغاز الطبيعي الإيراني سنويًا، وعلى الرغم من عدم مصادقة إدارة شركة النفط الوطنية الإيرانية للاتفاق، حاولت الهند التفاوض بشأن السعر على (٢,٥) مليون طن إضافية من إمداد الغاز الطبيعي^(٩٨). وكانت تسوية المدفوعات هي القضية الرئيسية بالنسبة إلى إيران ولاسيما وأن واردات الهند من النفط الإيراني للأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أخذت تتصاعد من (٩.٥%) إلى (١٦.٥%) والتي بواسطتها عدت إيران أنّها أكبر مورّد للنفط إلى الهند؛ لأنّ (٤٠%) من النفط المُكثّر المُستهلك في الهند تمّ استيراده من الحقول النفطية بإيران^(٩٩). وقد ارتفعت اتجاهات تجارة الهند النفطية وغير النفطية مع إيران بشكل كبير من (١٢.٨٨٧.٥٣) مليون دولار في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى (١٤.٩١٠.٨٧) في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والجدول الآتي يوضّح ذلك على خلفية لقاءات لجنة التعاون الاقتصادية بين البلدين^(١٠٠) :

جدول رقم (٤)

التجارة الهندية مع إيران ٢٠٠٧-٢٠٠٩

الميزان التجاري	إجمالي التجارة	الواردات	الصادرات	العام
٨.٩٩٩.٦٩	١٢.٨٨٧.٥٣	١٠.٩٤٣.٦١	١.٩٤٣.٩١	٢٠٠٨-٢٠٠٧
٩.٨٤٢.٧٦	١٤.٩١٠.٨٧	١٢.٣٧٦.٧٧	٢.٥٣٤.٠١	٢٠٠٩-٢٠٠٨

بمعنى أنّ التجارة الثنائية للهند مع إيران ارتفعت مرة أخرى وتحديداً في منتصف عام ٢٠٠٩، وتأتي في مقدمتها تجارة النفط والمنتجات النفطية، على الرغم من أنّ شركة ريليانس الهندية للصناعات المحدودة-India's Reliance Industries Limited أوقفت في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ صادرات البنزين من إيران؛ لتجنب القيود المحتملة على شركات المبيعات في الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا زاد الضغط على الشركات التي تباع البنزين لإيران^(١٠١). وفي الوقت نفسه أعلنت الشركة الهندية للغاز والنفط في الشهر والعام أعلاه عن خطتها للعمل على استثمار (٥) مليار دولار لتطويع حقل الغاز الإيراني (فرزاد البحري) في الخليج العربي^(١٠٢).

ودخل الجانبان في جولة جديدة من المفاوضات في تموز/يوليو ٢٠٠٩ بشأن تطوير الحقل، ووفقاً للأبناء الواردة من وكالة مهر الإيرانية للأبناء، اعترفت كونسورتيوم من شركات النفط الهندية استثمار (٤-٥) مليار دولار في المرحلة الأولى من مشروع تطويره^(١٠٣). ولاسيما وأن تلك المفاوضات تعززت بالتهنئة التي تقدم بها رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ إلى الرئيس الإيراني أحمددي نجاد على إعادة انتخابه في الشهر والعام المذكورين ، مشيراً إلى أنه "لا شك في أن التعاون المستمر سيعزز العلاقات الثنائية بين إيران والهند بطريقة من شأنها خدمة المصالح الوطنية للبلدين"^(١٠٤). وحصل مشروع مشترك بين الشركة الهندية للغاز والنفط ومجموعة هندوجا التجارية المحدودة Hinduja Trading Group Limited على حصة (٤٠٪) في المرحلة الثانية عشرة من حقل غاز فارس في الجنوب الإيراني^(١٠٥). وكانت إيران قد خصصت في السابق (٦٠٪) من المشروع الهندي، إلا أنها خفضت الحصة؛ بسبب المخاوف من بطء التقدم بفعل الضغط الأمريكي على الهند^(١٠٦).

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أبلغت وكالة مهر للأبناء الإيرانية نقلاً عن دبلوماسي باكستاني في السفارة الباكستانية بطهران قوله: "إنّ الهند أوقفت للنهية اتفاق خط أنابيب الغاز (IPI)" مؤكداً أنّ إجراءاتها كان لصالح اتفاقها النووي المدني مع الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٥ بشأن أمن الطاقة، إلا أنّ السلطة بطهران فندت ذلك، مؤكدة عدم صدور بيان رسمي من الهند في هذا الشأن^(١٠٧)، ومن جهة أخرى توثقت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الهند وإيران تقليدياً بالواردات الهندية من النفط الخام الإيراني. إذ استوردت الهند بما يقارب الـ (٢٢) مليون طن من النفط الخام تُقدّر قيمته بما يقارب الـ (١٠) مليار دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ممّا يجعلها ثالث أكبر سوق للخام الإيراني. في الوقت الذي بلغ حجم التجارة غير النفطية بين الهند وإيران في عام ٢٠٠٩ بقيمة وصلت إلى (١٣.٤) مليار دولار. وقد شملت صادرات الهند إلى إيران منتجات من الأرز، ومصنوعات المعادن، والحديد والصلب، والشاي، والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية والمواد الزراعية، والمنتجات المصنعة من المطاط وما إلى ذلك. وأجرت إيران والهند مناقشات لإنشاء عدد من المشاريع مثل: مشروع خط أنابيب الغاز (IPI) ، وتوريد سنوي طويل الأجل بلغ (٥) ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال، وتطوير حقول إنتاج النفط والغاز الإيرانية، منها: حقل غاز فارس، ومشروع محطة حاويات تشابهار ومشروع سكة حديد تشابهار-زرانج . وأقام البلدان مشاريع مشتركة مثل: شركة مدراس الهندية للأسمدة - Indian Madras Fertilizer Company، ومصفاة تشيناي الهندية - India's Chennai Refinery مع الشركة الوطنية الإيرانية للغاز. فضلاً عن سعيهما إلى الانتهاء من التوصل إلى اتفاقية ثنائية

لتشجيع وحماية الاستثمار- (EPI Encouraging and protecting investment) واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTAA-Double Taxation Avoidance Agreement) (١٠٨).
وقد أتاحت زيارة وزير الخارجية الإيراني منوچهر مُتكي (٢٠٠٥-٢٠١٠) على رأس وفد رسمي إلى نيودلهي لمدة يومين ١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ فرصة لوضع جدول أعمال للعلاقات الثنائية، وأثناء الزيارة التقى مُتكي بنظيره ونائب رئيس الحكومة الهندية سوماناهاالي مالايه كريشنا (٢٠٠٩-٢٠١٢)، بحيث غطت المناقشات مجموعة كاملة من القضايا الثنائية بما في ذلك التعاون الاقتصادي وأمن الطاقة وتوسيع التجارة الثنائية والنقل البري والقضايا الإقليمية والمخاوف المشتركة بشأن (الإرهاب) (١٠٩).

وعلى الرغم من ذلك صوّتت الهند مرة أخرى مع خمس وعشرين دولة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لصالح قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال قضية الملف النووي الخاص بإيران إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومع ذلك أشارت الهند في تفسيرها إلى أنه "لا يمكن أن يكون أساس نهج عقابي متجدد أو عقوبات جديدة"، وجددت نيودلهي موقفها لحل هذه المسألة بالحوار في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١١٠).

وفي كلمته أمام مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن بعد التصويت قال رئيس الوزراء الهندي سينغ: "لقد أوضحت عدة مرات أننا لا ندعم طموحات إيران النووية عندما يتعلق الأمر بطموحات إيران النووية غير السلمية ... لدينا جميع الحقوق الناشئة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولكن لدينا التزامات تأتي مع عضويتنا فيها، ونحن واضعون تماماً أنه لا ينبغي لإيران الدخول في أي نشاط لتصنيع أسلحة نووية أو أي شيء يتعارض مع الالتزامات الدولية كونها عضواً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (١١١).

وأعرب وزير الخارجية الإيراني مُتكي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ للسفير الهندي في طهران سانجاي سينغ (٢٠٠٨-٢٠١٠) استياء بلاده في رسالته التي نقلها الأخير إلى وزير الخارجية سوماناهاالي مالايه كريشنا (٢٠٠٩-٢٠١٢)؛ بسبب تصويت الهند على القرار الأممي لعام ٢٠٠٩ ضد برنامج طهران النووي، إذ وضع مُتكي في تلك الرسالة مقارنة بين برنامج إيران للطاقة النووي وبين التجارب النووية للهند، فردّ نظيره برسالة أوضح فيها قائلاً: "بأنّ الحالتين تفتقران إلى التشابه وأنّ سجل الهند في مجال منع انتشار الأسلحة النووية خالٍ من الشوائب... أنّ نيودلهي حافظت دائماً على التزامها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (١١٢).
وردّاً منها نوهت السلطات القيادية في طهران بإيقاف توريد الغاز تماماً إلى الهند، وكلّ ما يتعلق

بمشاريع إنشاء خطوط أنابيب مشروع (IPI) وتطوير حقول الغاز الإيرانية التي تعهدت بها الشركة الهندية للغاز والنفط وبشراكة مع الشركة الوطنية الإيرانية للنفط والغاز الطبيعي^(١١٣).
لكن على ما بدا لم يكن هناك خروج ملحوظ في مسار العلاقات الإيرانية الهندية في تلك المدة، إذ أظهر وزير الشؤون الخارجية الهندي كريشنا استجابة إيجابية للنهج الإيراني في زيارته الأخيرة إلى طهران في ١٥-١٨ أيار/مايس ٢٠١٠ للاتفاق مع المسؤولين الإيرانيين وفي مقدمتهم الرئيس أحمد نجاد، ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني وبمعية نظيره مُتكي على حضور القمة الرابع عشرة لمجموعة الخمس عشرة (الخاصة بتعاون الدول النامية وبضمنها إيران والهند في مجال التجارة وتوسيعها مع دول العالم للتنمية والتجارة الدولية) في مقرها الرئيس بمدينة جنيف السويسرية، وتبادل معهم وجهات النظر حول القضايا المتعلقة بالاهتمامات الثنائية والتطورات الإقليمية والدولية^(١١٤).

وحاولت حكومة نيودلهي قبل صدور حزمة جديدة من العقوبات الدولية ضد إيران في منتصف عام ٢٠١٠، احتواء التوتر الإيراني؛ بسبب توقف الهند عن عملها في حقل غاز "فرزاد البحري" الإيراني، إذ وسعت الشركة الهندية للنفط والغاز خطة تطوير الغاز لإنتاج ما قيمته (٦٠٪) من احتياطات الغاز في ذلك الحقل بقدرة إنتاج وصلت بما يقارب الـ (٢١.٦٨) تريليون متر مكعب^(١١٥) وعلى الرغم من تحفظات حكومة الهند حين تصويتها على صدور القرار الأممي ذي الرقم (١٩٢٩) في حزيران/يونيو ٢٠١٠، الذي فرض عقوبات دولية شديدة القسوة ضد إيران منها منع دخول إيرادات النفط المكرر، وحظر البنوك الأمريكية من تعامل البنوك الخارجية ومنها البنوك الهندية التي وفّرت الخدمات للحرس الثوري الإيراني^(١١٦). وعقدت اللجنة الإيرانية الهندية المشتركة في نيودلهي اجتماعها السادس عشر على مدار اليومين الثامن والتاسع من تموز/يوليو ٢٠١٠، شارك فيه وفد إيراني من (٣٠) عضواً برئاسة شمس الدين حسيني وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، وعن الجانب الهندي وزير الشؤون الخارجية كريشنا، وأتاح الاجتماع فرصة لاستعراض التعاون الاقتصادي والثقافي الثنائي التي انتهت بالتوقيع على سبع مذكرات تفاهم وهي^(١١٧) :

- ١- مذكرات اتفاقية الخدمات الجوية لزيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين.
- ٢- مذكرات تبادل المحكوم عليهم في قضايا الاتجار بالمخدرات وجرائم (الإرهاب).
- ٣- مذكرات تفاهم للتعاون في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.
- ٤- مذكرات تفاهم حول التعاون بين شركات الصناعات الوطنية للشؤون الإنشائية والبناء.

٥-مُذكرة تَقَاهُم بين المؤسسة الوطنية للصناعات الصغيرة الهندية- (National -NCSII) Corporation for Small Industries of India) ومنظمة الصناعات الصغيرة والمُنترهات الصناعية الإيرانية- (OSIPI - Organization of Small Industries and Industrial- OSIPI) . (Parks of Iran

٦-مُذكرة التَّعاون في برامج خاصة بالعلوم والتكنولوجيا.

٧-مُذكرة تَقَاهُم بشأن التعاون بين المعهد المركزي الهندي لبحوث اللب والورق- Indian Central Research Institute of Pulp and Paper وجامعة جرجان للعلوم الزراعية والموارد الطبيعية في شمال إيران - Gorgan University of Agricultural - Sciences and Natural Resources

وافتح الوزير حسيني في زيارته للهند ندوة أعمال نظمها اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية- Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry حول "قرص الاستثمار في إيران". علاوة على عقد الوفد التجاري الإيراني اجتماعات مع الجمعية التجارية الهندية المُستقلة- Associated Chambers of Commerce and industry of India لتسهيل وتوسيع استثمارات القطاعات الخاصة والحكومية المزدوجة بين البلدين^(١١٨).

وقد عزز الاجتماع العلاقات الثنائية بين إيران والهند، إذ ساعد الاجتماع على إزالة الحواجز جميعاً في التجارة الثنائية وتسهيل تدفق الاستثمارات، وفتح الحوار حول موضوعات الطاقة وتطوير الممرات التجارية مع آسيا الوسطى وزيادة التعاون وتبادل المعلومات في الشؤون الاقتصادية، مما أعطى للهند فرصة لاستيراد (١٢٪) من النفط الخام من إيران، وتوصل الاجتماع إلى أنَّ إشراك إيران في هذا النوع من حوار اللجنة المشتركة يمكن أن يوفر وصول الهند إلى أفغانستان وآسيا الوسطى. وازدادت التجارة الهندية الثنائية مع إيران إلى (١٧) مليار دولار في عام ٢٠١٠، التي شكلت فيها تجارة النفط والغاز الإيرانية إلى الهند مُعظم هذه التجارة^(١١٩). على وفق الجدول أدناه^(١٢٠). مقارنة مع عام ٢٠٠٩ بما يقارب الـ (١٤) مليار كما ذكرناه في جدول سابق.

جدول رقم (٥)

التجارة الهندية مع إيران ٢٠٠٩-٢٠١٠

إجمالي التجارة	الواردات	الصادرات	العام
١٧.٣٩٤.٠٢	١٥٥٤.٠٨٥	١٨٥٣.١٧	٢٠١٠-٢٠٠٩

وهكذا سعت حكومة الهند إلى شراء النفط والغاز بشكل حثيث من إيران للمساعدة في تلبية احتياجاتها من الطاقة الناتجة عن التطور السريع للبلاد^(١٢١). وتمت مناقشة توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار الثنائي واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي. مما ساعد ذلك بالفعل في زيادة تدفق الاستثمارات والتقنيات بين البلدين وعزز من ثقة المستثمرين^(١٢٢)، إذ توجه داغوباتي بوراندسوري وزير الدولة الهندي لتنمية الموارد البشرية إلى إيران في زيارة استغرقت يومين في ٨-٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، لحضور الاجتماع الوزاري التاسع لحوار التعاون الآسيوي (Asian Cooperation Dialogue-ACD) المنعقد في طهران^(١٢٣).

ومن اللافت للنظر أنّ الهند أبدت في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ ردًا على العقوبات الأممية ضد طهران، في لجوئها اضطراريًا إلى انسحاب البنك الاحتياطي الهندي من صيغة تبادل العملات المالية في اتحاد المقاصة الآسيوي Sian Clearing Union^(١٢٤)؛ لعدم التزام الهند بحزمة العقوبات التي مورست ضد إيران نتيجة استيرادها للنفط الخام الإيراني بقيمة (٥) مليار دولار على هيئة دفعات، فأيران كانت تزود الهند بالنفط الخام بالائتمان، وكانت الأخيرة تُسدّد المدفوعات بواسطة اتحاد المقاصة الآسيوي؛ لتجنب استهدافها بالعقوبات الأمريكية في حال امتناعها عن التصويت ضد إيران، وقد هدفت توجيهات بنك الاحتياطي الهندي إلى أنّ مدفوعات واردات النفط الخام جميعًا من إيران يجب أن تستكمل عملها بعملة قانونية خارج الاتحاد المذكور، الأمر الذي شكّل حالة من الجمود ليس فقط في مدفوعات النفط إلى إيران، ولكن أيضًا في إمدادات النفط، وأحدث أزمة نوعًا ما في العلاقات الإيرانية الهندية وفقًا لتقارير إعلامية، فأصدر بنك الاحتياطي الهندي توجيهات قيّدت كلاً من الصادرات الخاصة بالتقنيات التكنولوجية الهندية إلى إيران والاستيرادات النفطية من الأخيرة تحت ضغط أمريكي للتحرك ضد طموحات طهران النووية. فتسبّب في تعرّض حكومة نيودلهي لضغوطات مضاعفة من شركات النفط المحلية ومن إيران للخروج من تلك العقبة، علاوة على أنّ مسؤولي الحكومة الأمريكية حدّرت حكومة الرئيس الهندي مانموهان سينغ في دورتها الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٤) بأنّ الهند ستعرض حينها لخطر انتهاك القانون الأمريكي الذي حدّر الشركات الدولية من التعامل مع البنوك الإيرانية وقطاعي النفط والغاز الإيرانيين. ونتيجة لذلك قرّرت الحكومة الهندية تعويض النفط الإيراني باستعمال اليورو بواسطة Uripisch – Iranische Handels Bank ومقره في ألمانيا، واستعملت الهند البنوك التركية والإماراتية لتسوية ديونها النفطية مع إيران، وعلى الرغم من عدم قدرة تلك البنوك في التعامل مع مثل هذه المعاملات المالية الكبيرة، لجأت الهند إلى تصفية ديونها جميعًا بواسطة Gazprom Bank في روسيا الاتحادية نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠^(١٢٥). وكان ذلك



اندفاعاً كبيراً منها لعدم خسارة احتياجاتها للطاقة من إيران، ولإدراكها عواقب التضحية بتضييق وإضعاف العلاقات معها على حساب طموحات الولايات المتحدة والغرب بتقييد إيران بالمزيد من الضغوطات عليها وخضوعها لرغبات المجتمع الدولي بشأن ملف طاقتها النووية. وبذلك كان نهاية عام ٢٠١٠ للعقد الأول من القرن الجديد قد أثبت عزم الدولتين على مواصلة مُستمرة لعلاقتيهما التي تحدت القيود الخارجية والضغوط التي مارستها السياسات الأمريكية تجاههما.

الخاتمة والاستنتاجات:

تبين على وفق ما توصل إليه هذا البحث أنّ العلاقة بين إيران والهند بعيدة المدى ومُتعدّدة الأبعاد. إذ أدركت الدولتان أنّ لديهما تعاون طموح يُقدّمانه لبعض، فعملتا على توسعته في عدّة مجالات متنوعة فإيران تُعدّ واحدةً من أكبر الدول توريدًا للطاقة في العالم بعامّة وللهند بخاصة لحجم الأخيرة في مواردها البشرية الهائلة التي تُطلب منها باتفاق مُتبادل مع إيران استكشاف وتطوير طرقٍ لإيصال موارد النفط والغاز الإيراني للهند. فالى جانب التنوع في علاقات الهند الدولية، أولت نيودلهي اكتراثًا كبيرًا على ديمومة مسار علاقاتها الثنائية مع إيران للمُدّة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ لتأمين الإمدادات الحيوية لمصادر الطاقة من إيران في ظلّ الضغوط التي تعرضت له الأخيرة من الجانب الأمريكي بسبب قرار نيودلهي في تفضيل البقاء على اتصال مع إيران في ظلّ طموحات الأخيرة في تطوير برامجها النووية، الى جانب التعاون في جوانب تجارية أخرى. وفي المُقابل فصّلت طُهران بين ما صوته نيودلهي منذ عام ٢٠٠٥، وعلى القرارات الأممية جميعًا ضدها بدءًا من عام ٢٠٠٦، وبين ما تحقّقه من عائدات ومنافع تجارتها مع الهند في مجال السير في خُطّ التجارة المُتبادلة وتفعيل المشاريع الاستثمارية المُتعاقدّة مع نيودلهي على وفق توثيق شراكة جدّدت من عمق الاتفاقات للمُدّة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وحافظت عليها في مجالاتها الاقتصادية لاستكمال مشاريع الطاقة والسعي نحو أطر لتطوير الممرات التجارية. وما حملهُ تصويت الهند على مضمّن من تحفظات كانت واضحة دعت إلى التخفيف من حزمة العقوبات، بل وامتنعت من تطبيقها وسعت قدر المُستطاع إلى عدم الإلزام بتنفيذها من ضمنها انسحاب بنك الاحتياطي بالهند في نهاية عام ٢٠١٠ من صيغة تبادل العملات واتباع سبل دبلوماسية لحلّ الخلاف من دون إجراءات عقابية، فالهند بالفعل ظفرت في تحقيق التوازن في مصالحها بين إيران والولايات المتحدة من حيث مواقفها تجاه إيران وملفها النووي، إذ إنّ اللقاءات بين مسؤولي إيران والهند حققت بالفعل تسهيل التدفق الاستثماري وسجلت أرقامًا تصاعدية في الميزان التجاري وفي قطاع التجارة والطاقة للطرفين من جهة، ومحافظة الهند على ديمومة صلاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى.

References

- (1) Shireen Hunter, Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order (Santa Barbara: Praeger, 2010), pp. 119-121.
- (2) "Iran-India Relations Economic Interests and Military Alliances," Al-Ayyam Magazine, Issue 8975, November 5, 2013, At: [http://ksa.pm/nh5\(3\)](http://ksa.pm/nh5(3))
- (3) Farah Naaz, Indo-Iranian Relations 1947-2000, strategic Analysis, Vol.24, No.10, 2001, p.1926 .
- (4) Sharif Hasan, Iran's Energy Policy and India's International Orientation, At: <http://www.dhakatribune.com/long-form/2014/jun/18/iran%E2%80%99s-energy-policy-and-india%E2%80%99s-international-orientation>
- (5) At: <https://mea.gov.in/in-focus-article.htm?20048/Tehran+Declaration>
- (6) Khatami calls for talks on Kashmir, At: <https://www.arabnews.com/node/226998>
- (7) <https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/7544/>
- (8) Sudha Ramachandran, "The Glue that Bonds", At: <https://chinadigitaltimes.net/2005/02/sudha-ramachandran-the-glue-that-bonds-india-iran>
- (9) Government of India, Ministry of Defence, Annual Report 2004-2005, (New Delhi), P. 48.
- (10) Sharif Hasan, Iran's Energy Policy and India's International Orientation, At: https://www.academia.edu/8234665/On_Iran_India_Energy_Cooperation
- (11) غيل-: GAIL: هي اكبر شركة هندية لمعالجة الغاز الطبيعي وتوزيعه ، مقرها في نيودلهي ويعود تأسيسها في آب/أغسطس ١٩٨٤ . للمزيد من التفاصيل. راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
<https://gailonline.com/AB-Gailstory.html>
- (12) Sudha Rmachandran, "India, Iran Russia Map out Trade Route", <http://www.atimes.com/indpak/DF29f02.html> ;
إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية...دراسة شاملة، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠١٣، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/285.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/285.htm)
- (13) حسن علي احمد فشاركي، سياسة خارجي جمهوري إسلامي إيران وهند، حوزهای تعامل وتقابل، دوره اول، رشمارة 2، زمستان، 1390، ص ١٦٥ .
- (14) Bhatia Rajesh, monthly Bulletin on the affairs of the trade between India and Iran, August, Mumbai, 2008, P.9.
- (15) C. Christine Fair, INDO-IRANIAN TIES: THICKER THAN OIL, Middle East Review of International Affairs, Vol. 11, No. 1 (March 2007), p.47.
- (16) Navniit Gandhi, Indo-Iran Ties: Prospects and Concern: Available At: <https://www.academia.edu/34678265>
- (17) Abbas Maleki, "Iran- Pakistan- India Pipeline: Is it a Peace Pipeline", pp.2-3, At: <https://www.files.ethz.ch/isn/39802/Iran%20Pakistan%20India%20Pipeline.pdf>; Xenia Dormandy & Ronak D. Desai , India-Iran Relations: Key Security

- Implications, At: <https://www.belfercenter.org/publication/india-iran-relations-key-security-implications>
- (18) Morteza Nour Mohammadi, A Review of the Relations between Iran and India: From a Strategic Perspective, Islamic Political Thought (IPT), Vol.6, No.1, Serial 11, Spring & Summer 2019,p.110.
- (19) India summons Iranian envoy over Ayatollah's remark", The Asian Age, 19 November 2010, At: <http://www.asianage.com/india/kashmir-row-india-summons-iranian-envoy-over-ayatollahsremarks-041>
- (20) Nadeem Ahmed Moonakal, India-Iran relations: Assessing prospect and challenges, At: <https://rasanah-iiis.org/english/centre-for-researches-and-studies/india-iran-relations-assessing-prospects-and-challenges>
- (٢١) جهاد بشير أبو سعدة، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني (٢٠٠٢-٢٠١٥)، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، جامعة الأزهر - غزة، ٢٠١٨، ص ٧٥.
- (22) Bhat Tawseet Ahmad: Indo-Iran and US: A New strategic Triangle, Research Journal of Recent sciences, vol.4,2015,p.5, At: https://www.academia.edu/38529382/Indo_Iran_and_US_A_New_Strategic_Triangle
- (23) Jehangir Pocha, Concern increases over ties between India, Iran / Nuclear arms proliferation worries U.S. At: <https://www.sfgate.com/news/article/Concern-increases-over-ties-between-India-Iran-2582506.php>
- (24) Government of India, Press Release, Ministry of External Affairs, India. "Sanctions on Indian Atomic Scientists by United States", May 17, 2006.A available At: <http://pib.nic.in/release/release.asp?relid=17750>
- (٢٥) نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية في ١٣ و ١٨ ايلول ٢٠٠٤ ونشرته روزنامه اطلاعات ايرانيان، ٢٨ شهرير ١٣٨٣.
- (26) "India Supports Iran's Peaceful Use of Nuclear Technology: Official," Financial Times, October 19, 2004.
- (٢٧) حمايت هند از برنامه صلح آميز هسته ای ايران، خبرگزاری ایرنا، ١٣ می ٢٠٠٨.
- (٢٨) سمير زكي البسيوني، "العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النقط"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة)، العدد (٨٢)، ٢٠٠٧، ص ١٧.
- (٢٩) للمزيد من الاطلاع على نص الاتفاق النووي المدني الهندي - الأمريكي. راجع: الرابط الإلكتروني الآتي: <https://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2007/aug/90050.htm>
- (30) F. Moradi, And E. Koolae , India's Energy Security and Caspian Sea Region. In Alam, A. (ed.) India and Iran, An Assessment of Contemporary Relations, New Delhi:2011, New Century Publications. P.64;
- وللمزيد من الاطلاع على تفاصيل الفقرات الواردة في اجتماع إدارة مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في ٢٤ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥. راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
- <https://www.iaea.org/sites/default/files/gov2005-77.pdf>
- (31) Rajesh Kumar Mishra, Iran's Nuclear Case and India, At: https://idsa.in/strategicanalysis/IransNuclearCaseandIndia_rkmishra_0106
- (32) Moradi, & Koolae , India's Energy Security ... P.64.
- (33) Ahmad: Indo-Iran and US...



- (34) Sukumar Muralidharan, "Sacrifice of the Pipeline Himal Southasian, At: <https://www.himalmag.com/sacrifice-of-the-pipeline/>
- (35) M K Bhadrakumar, 'India was our friend', At: <https://www.rediff.com/news/2005/sep/28guest2.html>
- (36) Sujit Dutta, "India and the Iranian Nuclear Standoff", At: www.idsa.in/strategicanalysis/IndiaandtheIranianNuclearStandoff_sdutta_0705
- (37) Daniel Twining, 'India's Relations with Iran and Myanmar: "Rogue State" or Responsible Democratic Stakeholder', India Review, vol. 7, no.1,(2008), pp. 28-29; Dutta, India and Iranian...
- (38) Dutta, India and Iranian ...; The Times of India, September 19, 2008.
(^{٣٩}) "هند با اقدام نظامی علیه ایران مخالف است"، به نقل از خبرگزاری فارس ایران در ٢٣ اکتبر ٢٠٠٨،
- (40) J. K. Pattnaik. India-Iran Bilateral Relations in the Contemporary Period. In A. Alam, (ed.) India and Iran, An Assessment of Contemporary Relations New Delhi: (2011) New Century Publications. P27; Dutta, Op. Cit.
- (41) Sharon Squassoni, India and Iran: WMD Proliferation Activities, India and Iran: WMD Proliferation Activities, November 8, 2006, At: https://www.files.ethz.ch/isn/119127/2006-11-08_Iran_India.pdf
- (42) At: <https://www.tribuneindia.com/2005/20050926/nation.htm#1>
- (43) Communist Party of India (Marxist), <https://cpim.org/content/indias-surrender-iran-nuclear-issue>
- (44) India's dilemma on the Iran nuclear issue At: <https://cns.miis.edu/iran/reaction/india.htm>
- (45) At: https://www.insightsonindia-com.translate.google.com/2016/05/27/2-think-elements-2003-new-delhi-declaration-india-iran-still-relevant-today-examine/?x_tr_sl=en&x_tr_tl=ar&x_tr_hl=ar&x_tr_pto=sc
- (46) Pattnaik , Op. Cit., P.31
(^{٤٧}) كديرا بثياغودا، سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران، ترجمة: مركز بروكجنز، (الدوحة -٢٠١٨)، ص ١١.
- (48) Pattnaik , Op. Cit., P.31.
- (49) Embassy of India in (US), "MEA Official Spokesperson Response to Questions on India's Vote on the Iran Nuclear Issue at the IAEA Board Meeting in Vienna , " February 4 , 2006 ,At: https://www.indianembassy.org/archives_details.php?nid=784.
- (50) SRAB RASA TEZİ, HİNDİSTAN- İRAN DİPLOMATİK, SİYASİ VE EKONOMİK İLİŞKİLERİ (1979-2012), YÜKSEK LİSANS, KASTAMONU ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ ULUSLARARASI İLİŞKİLER ANA BİLİM DALI-2022,p.110.
- (51) Prime Minister's Office, "PM's Suo Motu Statement on Iran," February 17, 2006, At: <http://pmindia.gov.in/speechdetails.php?nodeid=271>.
(^{٥٢}) بثياغودا، المصدر السابق، ص ١١.
- (53) Mishra, Iran's Nuclear Case and India...
(^{٥٤}) للاطلاع على قرار ١٦٩٦ الصادر من مجلس الأمن في جلسته رقم ٥٥٠٠ في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦ ضد إيران راجع: الرابط الإلكتروني الآتي:



[https://documents-dds-](https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/450/20/PDF/N0645020.pdf?OpenElement)

[ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/450/20/PDF/N0645020.pdf?OpenElement](https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/450/20/PDF/N0645020.pdf?OpenElement)

والقرار ١٧٣٧ الصادر من مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم ٥٦١٢ ضد إيران في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ . راجع: الرابط الإلكتروني الآتي:

[https://documents-dds-](https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/681/40/PDF/N0668140.pdf?OpenElement)

[ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/681/40/PDF/N0668140.pdf?OpenElement](https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/681/40/PDF/N0668140.pdf?OpenElement)

(55) Pattnaik, , Op. Cit.,p.32;

بثياغودا، المصدر السابق، ص ١١ .

(56) روزنامه اطلاعات الإيرانية في ٧ آذار ٢٠٠٦ .

(57) India summons Iranian envoy over Ayatollah's remark”,

<http://www.asianage.com/india/kashmir-row-india-summons-iranian-envoy-over-ayatollahsremarks-041>

(58) Alam, Travelling Through Indo-Iran Relations in Contemporary Times. In A. Alam (ed.) India and Iran, An Assessment of Contemporary Relations. New Delhi, India, (2011): New Century Publications.p.47.

(59) Fair, Op. Cit.

(60) Mishra, Iran's Nuclear Case...

(61) Dutta, India and the Iranian...

(62) Prakash Karat, “Betrayal on Iran: Costs of India – US Partnership”,At: <https://frontline.thehindu.com/cover-story/article30208847.ece>

(63) Muralidharan, Op. Cit.

(64) Siddharth Varadarajan, “The New Deal”,At: <https://frontline.thehindu.com/cover-story/article30208847.ece>

(65) Dutta, Op. Cit.;

بثياغودا، المصدر السابق، ص ١١ .

(66) S. A Cheema,. Indo-Iranian Ties: Is there n Israel Factor? In Alam, A. (ed.) India and Iran, An Assessment of Contemporary Relations. New Delhi, India: 2011, P.14.

(67) Pattnaik, , Op. Cit.,p.32.

(68) Mishra, Iran's Nuclear Case and India...

(69) Mahendra Gaur, Foreign policy annual, Kalpaz Publications, New Delhi, 2005, S. 241-243.

(70) Dutta, India and the Iranian...

(71) Alam Anvar,India and Iran an assessment of contemporary relations ,New century publications ,New Delhi ,India ,2011,p. 241.

(72) تقوم إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بجمع وتحليل ونشر معلومات الطاقة المستقلة والمحايدة لتعزيز صنع السياسات السلمية والأسواق الفاعلة والفهم العام للطاقة وتفاعلها مع الاقتصاد والبيئة. للاطلاع على التفاصيل راجع الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.niss.org/affiliates/energy-information-administration>



(٧٣) آفاق الطّاقة الدّولية، إدارة معلومات الطّاقة، الولايات المُتحدة الامريكية قسم الطّاقة، حزيران/يونيو ٢٠٠٦.
متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.eia.doe.gov/oiaf/ieo/oil.html>

(٧٤) موارد إحصاءات التّجارة: إدارة جمارك جمهورية إيران الإسلامية (IRICA) عام ٢٠٠٦، وزارة التّجارة الإيرانية، قسم إدارة التبادلي التّجاري الآسيوي، ملف التّجارة مع الهند رقم (٣٩) للمُدّة ٢٠٠١-٢٠٠٦، منشورات اعداد صحيفة (تجارت فردا) الإيرانية في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٠٨.

(75) Dutta, Op. Cit.

(76) Ashok K. Behuria, "India and Iran: In Search of a New Rhythm", in Anwar Alam, ed., India and Iran: An Assessment of Contemporary Relations (New Delhi: New Century Publications, 2011), P. 52.

(77) Anvar, Op. Cit., P. 241.

(78) Visit of Hon'ble Minister for External Affairs, H.E. Mr. Pranab Mukherjee www.Indianembassy-tehran.ir/press_release.php?id=16; India Backs Iran's Peaceful Nuclear Program IRNA May 13 2008.

(79) Available on : <https://www.spa.gov.sa/423869?lang=ar&newsid=423869>, Accessed on April 12, 2021.

(80) Available on : <https://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/Iran-> Accessed on October 9, 2022.

(81) Anu Sharma, ANALYSING INDIA-IRAN RELATIONS POST REMOVAL OF SANCTIONS, At: http://commerce.nic.in/publications/annualreport_chapter7-2011-12.asp

(٨٢) وللمزيد من الاطلاع على تفاصيل القرار ١٧٤٧ ضد إيران الصادر عن مجلس الامن الدولي في جلسته رقم ٥٦٧٤ في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧. راجع الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1747/2007>

(83) The Asian Times, April 12, 2007, p.3.

(84) The Asian Times, Dec. 16, 2007, p.4

(٨٥) جمال واكيم وفؤاد خشيش، إيران: دراسة تاريخية وجيوسياسية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، (بيروت-٢٠٢٠)، ص ١٦٨.

(86) Gholamreza Fathipour & Ali Ghahremanlou, Economical Regional Integration An Overview on Iran-India Trade Relation, At:

https://www.researchgate.net/publication/277572566_Economical-regional_Integration_An_Overview_on_Iran-India_Trade_Relation

(٨٧) نديم احمد موناكل، العلاقات الهندية الإيرانية.. التحديات والتوقعات، مجلة الدراسات الإيرانية، منشورات المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (الرياض-المملكة العربية السعودية)، السنة الرابعة، العدد (١١)، ٢٠٢٠، ص ١٠٤.

(88) Ahad Hadian, Walking On A Delicate Line Between Iran And The United States India's Competing Set Of Interests Regarding Iran's Nuclear Program And Sanctions, Norwegian University of Life Sciences Faculty of Noragric Department of International Relations, 2014, p.47.

(89) Atul Aneja, 'India to Partner Iran on Russia Rail Link', The Hindu, April 16, 2008.

- (90) Shebonti Ray Dadwal, 'Re-energizing India-Iran Ties,' Strategic Comments, May 2, 2008.
At: www.idsa.in/publications/stratcomments/ShebontiRayDadwal020508.htm
- (91) Pattnaik, Op. Cit., P.32.
وللاطلاع على نص قرار عقوبات مجلس الامن في جلسته رقم ٥٨٤٨ ضد إيران في ٣ آذار / مارس ٢٠٠٨.
راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.ogoogle.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.iaea.org/sites/default/files/unsc_1803-2008.pdf&ved=2ahUKEwi_ucPN6cH9AhXCQ_EDHUfXAIEFnoECA4AQ&authuser=1&usq=AOvVaw06keRYV4J2HJ7NYQeHso1
- (92) The Hindu, November 17, 2009.
(٩٣) "العلاقات الإيرانية الهندية" وكالة إيرنا، طهران، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.
- (94) "India Bristles at US Comments on President Ahmadinejad's Visit", AFP, available (2008,22April), At: www.afp.google.com/article.
- (95) Leonard A. Stone, "Iran's Interests in Central Asia: A Contemporary Assessment," Central Asian Survey 20, 3 (2001), P. 353.
- (96) The Green book of India ,Institute for political and international studies (IPIS),foreign ministry of Iran publication ,Tehran ,2010,p.212.
- (97) Ibid., P. 212.
- (98) Dutta, India and the Iranian...
(٩٩) واكيم وخشيش، المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (100) Available on: http://commerce.nic.in/publications/annualreport_chapter. Accessed on June 7,2021
- (101) "India's Reliance Halts Petrol Sales To Iran – Report," Reuters, June 4,2009,At: <http://www.reuters.com/article/rbssEnergyNews/idUSDEL47243620090604> .
(١٠٢) واكيم وخشيش، المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (103) Iran, India To Continue Talks On Farzad Gas Field," Mehr News Agency, July 25, 2009
- (104) India Hails Ahmadinejad's Reelection, Fars News Agency, July 1, 2009.
- (105) "Iran: ONGC, Hinduja and Soangol, to Get Stake in South Pars 12," Energy-pedia News, December 2, 2009, At: <http://www.energy-pedia.com/article.aspx?articleid=138078>
- (106) "India May Lose a Gas Project in Iran," Zeenews, October 4, 2009, At: <http://www.zeenews.com/news568197.html>
(١٠٧) واكيم وخشيش، المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (108) India-Iran Relations,At:
<file:///D:/%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB%20%D8%AA%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B0%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF/India-Iran%20Relations.pdf>

- (109) "India-Iran bilateral relations", Embassy of India Tehran, At: http://www.Indianembassytehran.ir/India-iran_relations.php.
- (110) Pranab Dhal Samant, "Again, India Votes against Iran's nuclear Programme", At: <http://www.expressIndia.com/latest-news/Again-India-votes-against-Irans->
- (111) At: <https://www.thehindu.com/news/national/India-votes-against-Iran-in-IAEAresolution/article16894640.ece>
- (112) " IAEA vote: Iran sends letter, India defends," Indian Express, 31 December, 2009, At: <http://www.indianexpress.com/news/iaea-vote-iran-sends-letter-india-defends/561765/1>
- (113) Ahmad: Indo-Iran and us: A..., pp.5.
- (114) At: http://www.Indianembassy-tehran.ir/India-iran_relations.php
- (115) موناكل، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- (116) Ahmad: Indo-Iran and us: A..., pp.9.
- وللاطلاع على تفاصيل القرار ١٩٢٩ الصادر من مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم ٦٣٣٥ في ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٠. راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
- <http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1929/2010>
- (117) SRIMOYEE PANDIT, 16th Session of the Joint Commission between India and Iran, At: <https://www.jagranjosh.com/current-affairs/16th-session-of-the-joint-commission-between-india-and-iran-1286969215-1>
- (118) Ibid.
- (119) "India Cooperation Growing," Iran Daily IRNA, 15 Dec. 2010.
- (120) Available on: http://commerce.nic.in/publications/annualreport_chapter, Accessed on June 7, 2021.
- (121) "India Seeks Velvet Divorce from Iran," Asia Sentinel, November 5 2008.
- (122) Ibid.
- (123) India-Iran Relations..., Op. Cit.
- (124) اتحاد المقاصة الآسيوي (ACU): هو ترتيب للدفع يقوم بموجبه المشتركون بتسوية مدفوعات المعاملات داخل المنطقة بين البنوك المركزية المشاركة على أساس صافي متعدد الأطراف. تتمثل الأهداف الرئيسية لاتحاد المقاصة في تسهيل المدفوعات بين الدول الأعضاء للمعاملات المؤهلة، وبالتالي الاقتصاد في استعمال احتياطات النقد الأجنبي وتكاليف التحويل، فضلاً عن تعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين الدول المشاركة. للمزيد من التفاصيل. راجع الرابط الإلكتروني الآتي:
- <https://www.asianclearingunion.org/home.aspx>
- (125) واصلت الهند استمرار عملية تصفية ديونها حتى مطلع عام ٢٠١١، للمزيد من الاطلاع. راجع:
- Ahmad: Indo-Iran and us: A..., PP.9-10;
- واكيم وخشيش، المصدر السابق، ص ١٦٨.